المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

# الاجتماع وأحكامه
# في شرح المفصل لابن يعيش

## The meeting and its provisions in the detailed explanation For a son who lives

بقلم

**أسماء بنت عبد الرحمن الحافي العتيبي**

طالبة دكتوراه بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود،
ومحاضر في كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي
بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولي/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار يونيه ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

# الاجتماع وأحكامه في شرح المفصل لابن يعيش

**أسماء بنت عبد الرحمن الحافي العتيبي**

طالبة دكتوراه بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود، ومحاضر في كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : asmaalotaibi@su.edu.sa

## الملخص

تناول البحث المجتمعات في شرح المفصل لابن يعيش الذي يُعد من أوسع الكتب التي أُلفت في العربية نحوها وصرفها، وأكثرها شمولا وثراء في عرض المسائل النحوية والصرفية وشرحها، وعمد البحث إلى جمع مواضع المجتمعات في مكان واحد، وتصنيفها ومناقشتها وبيان أحكامها، وتوضيح ما بنى عليه النحويون أحكامهم فيها من السماع والقياس أو غيرهما، وبيان رأي ابن يعيش فيها، وتأثره بمن سبقه في موضوع هذا البحث وأثره في لاحقيه فيه، واستخلاص الأحكام الناتجة عن اجتماع سمتين أو انضمامهما، أو أكثر في موضعٍ واحدٍ. وهذه المجتمِعات قد تكون على مستوى الجملة، أو الكلمة، أو ما هو أصغر من ذلك كالحركة، وتوضيح ما ينشأ عن كلّ اجتماع من أثرٍ أو حكمٍ متنوِّع، وهذا الحكم المتنوِّع قد يكون ناتجًا عن تغييرٍ نحويّ أو صرفيّ، إذا كان موضع الاجتماع كلمة، أو ناتجًا عن ترتيبٍ أو عملٍ إذا كان موضع الاجتماع جملة، ويرى البحث أن الاجتماع في النحو هو انضمام شيئين أو أكثر في محل واحد، وهذا المحل إما أن يكون جملة، أو كلمة، أو ما هو أصغر منها كالحركة.

**الكلمات المفتاحية**: الاجتماع، أحكامه في الحروف، أحكامه في الكلمات، أحكام في الأسباب النحوية.

# The meeting and its provisions in the detailed explanation For a son who lives

**Asma bint Abdul Rahman Al-Hafi Al-Otaibi**
**A doctoral student in the Department of Arabic Language and Literature at King Saud University, and a lecturer in the College of Sciences and Humanities in Dawadmi at Shaqra University, Kingdom of Saudi Arabia.**
**Email: asmaalotaibi@su.edu.sa**

**Abstract**

**The research dealt with the societies in Sharh al-Mufassil by Ibn Yaish, which is considered one of the most extensive books ever written in Arabic grammar and morphology, and the most comprehensive and rich in presenting and explaining grammatical and morphological issues. The research intended to collect the subjects of the societies in one place, classify them, discuss them, explain their rulings, and clarify what the grammarians built upon. Their rulings on it, such as hearing, analogy, or other things, and explaining the opinion of Ibn Ya'ish on it, and his influence by those who came before him on the subject of this research and his influence on those who followed it, and extracting the rulings resulting from the combination or joining of two characteristics, or more, in one place. These societies may be on The level of the sentence, or word, or something smaller than that, such as movement, and clarifying the effect or diverse ruling that emerges from each meeting. This diverse ruling may be the result of a grammatical or morphological change, if the subject of the meeting is a word, or the result of an arrangement or action. If the subject of the meeting is a sentence, and the research believes that the meeting in grammar is the joining of two or more things in one place, and this place is either a sentence, a word, or something smaller than it, such as a movement.**

**Keywords: the meeting, its rulings on letters, its rulings on words, its rulings on grammatical reasons.**

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

المتأمل في اللغة العربية نحوها وصرفها يدرك براعة علماء العربية في استقراء كلام العرب وتدوينه وتحليله، والوصول إلى أصول النحو العربي، ومعرفة أحوال التراكيب المختلفة، وما يطرأ عليها من تغيير بسبب المعاني المختلفة في الكلام، ومعرفة الضوابط المتبعة في الكلمات والجمل لكي لا تخرج عن معيار الصحة، ويعد كتاب شرح المفصل لابن يعيش من أوسع الكتب التي ألفت في العربية نحوها وصرفها، وأكثرها شمولا وثراء في عرض المسائل النحوية والصرفية وشرحها، وأثنى عليه القفطي(١)، فقال: «وشَرَحَ كتاب المفصّل للزمخشري فوصل به ما فصلَه، وفرّق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من ركيَّة النّحو ما جُمّ له، وشرَّفه بعنايته وإعانته، فنوَّه بذكره وجمّلَه، وبسط فيه القول بسطًا أعيا الشّارحين، وأظهر من عونه وعيونه ما فتح به بابًا للمادحين».

ولشمول هذا الكتاب الكثير من المسائل النحوية والصرفية عمدت إلى دراسة مواضع الاجتماع فيه، لأن هذا البحث يعالج موضوعًا نحويًا صرفيًا تفرقت مسائله في أبواب مختلفة، وله أحكام متنوعة تمسَّ الاسم والفعل والحرف، كاجتماع الاسم واللّقب، واجتماع الياء والواو في كلمة واحدة والأول منهما ساكن، واجتماع شروط نصب المفعول له.

وتظهر أهمية موضوع البحث في رصد مواضع المجتمعات، ودراسة الأحكام الناشئة عن هذا الاجتماع وبيان دقائقه، والكشف عن منهج ابن يعيش وبيان جهوده في دراسة مسائل المجتمعات، وتأثُّره بمن سبقه فيها، وتأثيره في لاحقيه؛ لذا كانت الحاجة ماسَّة إلى جمع هذه المجتمعات ودراستها؛ ليقف القارئ عليها في

(١) إنباه الرواة ٤/٤٦.

مكان واحد، وقد اقتصرت فيه على مسائل الاجتماع في باب الاسم سائلة الله عــز وجل أن يوفقني فيما أكتب وينفع به.

وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** أحكام الاجتماع في الكلمات.

**المبحث الثاني:** أحكام الاجتماع في الحرف.

**المبحث الثالث:** أحكام الاجتماع في الأسباب النحوية.

**الخاتمة**، وتحتوي على أهم نتائج البحث. ثم تتلوها قائمة **المصادر والمراجع**.

# التمـــهيـــد

## التعريف بابن يعيش والاجتماع

**المطلب الأول**: **تعريف موجزبابن يعيش**(١):

هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيّان القاضي بن بشر بـــن حيـــان الأسدي.

يكنى بأبي البقاء، ويلقب بموفق الدين النحوي، ويعرف بابن الصائغ، ولد في حلب عام (٥٥٣هـ)، طلب العلم من صغره فرحل إلى بغداد ودمشق.

أخذ النحو عن أبي السّخَاء فتيان الحلبي، وأبي العبَّاس المغربي النيـــروزي، وجالس الكندي بدمشق.

وسمع الحديث من أبي الفضل الطوسي خطيب الموصل، ومن أبي محمد بن عبد الله بن عمر التكريتي، وبحلب من أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد الطرسوسي، وخالد بن محمد بن نصـــر القيســـراني، وغيـــرهم، وحدَّث بحلب.

برع في النحو والتصريف، فذاع صيته، وعُدَّ من كبار العلمـــاء بالعربيـــة. وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي عام (٦٤٣هـ).

من تصانيفه: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي لابن جني.

**المطلب الثاني**: **تعريف الاجتماع**:

الاجتماع في اللغة مشتقٌ من الجَمْع، وفِعْلُهُ جَمَعَ يَجْمَعُ، والجيمُ والميمُ والعينُ -كما قال ابن فارس(٢) - "أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَضَامٍّ الشَّيْءِ".

واجتمع على وزن افْتَعَل، والزيادة فيه تدل على المطاوعة، تقـــول: جمعـــت الطلابَ فاجتمعوا(٣).

---

(١) تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٤٥/٤، ووفيات الأعيان ٤٦/٧، وســير أعــلام النــبلاء ٣٦٢/١٦، والبلغة ٣١٩، والأعلام ٢٠٦/٨.

(٢) مقاييس اللغة ٤٧٩/١ "جمع".

(٣) ينظر: الكتاب ٦٥/٤، وشرح الشافية ١٠٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٦٣/٤.

والأصل في الاجتماع أن يكون في المحسوسات؛ ولذا قال الشريف الجرجاني في تعريفه(١): "الاجتماع: تقاربُ أجسامٍ بعضُها من بعض". ثم عُبِّر به مجازًا عن الأمور المعنوية(٢)، فصحَّ أن يُقال: اجتمعت الأقوال في مسألة واحدة.

وعَرَّفَ أبو البقاء الكفوي الاجتماع فقال(٣): "هو حُصُولُ المتحيِّزَيْنِ في حَيِّزَيْنِ بحَيْثُ يُمكن أَن يتَّوسطهما ثَالِثٌ".

ويُمكن شرح هذا التعريف بقولنا: الاجتماع هو وجودُ شيئين في ناحِيَتَيْنِ أو مكانَيْنِ بحيث يُمكن أَن يتوسَّطهما ثالثٌ.

وكلُّ ما ذُكر تعريفاتٌ لُغوية، وليس للاجتماع تعريفٌ في الاصطلاح؛ لأنه ليس مصطلحا علميًّا متداولا لدى أصحاب فَنٍّ من فنون العلم، فهو ليس مفهوما من مفاهيم أهل علمٍ من العلوم.

ويُمكن تقريب تعريف الاجتماع في النحو بتوضيح الاجتماع الذي تناوله هذا البحث، فهو انضمام شيئين أو أكثر في كلمةٍ واحدةٍ أو تركيبٍ واحدٍ ينشأ عنهما حكمٌ نحويٌّ. وقد تبيَّنت هذه الأحكام في البحث.

وأود أن أشير إلى أن الاجتماع له ما يُضَادُّه في النحو، وهو التنافر، وهو عدم قابليَّة الاجتماع بين شيئين، كعدم جواز اجتماع التنوين مع "أل" أو الإضافة، وعدم اجتماع التثنية مع البناء وغيرها.

---

(١) التعريفات ص ١٠.

(٢) ينظر: إيضاح المحصول من برهان الأصول ص ٥٣١.

(٣) ينظر: الكليات ص ٤٦.

## المبحث الأول: أحكام الاجتماع في الكلمات

وفيه أربعة مطالب :

**المطلب الأول** : **اجتماع الاسم واللقب**.

**المطلب الثاني** : **اجتماع الاسم مع الفعل بعد حرف الاستفهام في باب الفاعل**.

**المطلب الثالث** : **اجتماع (إلَا) و(غير) في الوصفية**.

**المطلب الرابع** : **اجتماع مستثنيين وأكثر**.

وتوضيحها على النحو الآتي:

### المطلب الأول : اجتماع الاسم واللقب:

تحدث ابن يعيش عن اجتماع الاسم واللقب فكان مما قاله: "اعلم أنّك إذا لقّبتَ مفردًا بمفرد وأضفته إليه، نحو: (سعيد كُرْزٍ)، كان اسمُه (سعيدًا)، ولقبُه (كُرزًا)؛ فلمّا جُمع بينهما أُضيف العَلَم إلى اللّقب، وكذلك (قَيْسُ قُفَّةٍ)، و(زيدُ بَطَّة)؛ وإنّما فعلوا ذلك لئلّا يخرجوا عن منهاج أسمائهم"(١).

**وللتفصيل في هذه المسألة وبيان أحكامها وتوضيح آراء العلماء فيها أذكر الآتي:**

إذا اجتمع الاسم واللقب قُدِّم في الغالب الاسمُ وأُخِّر اللقبُ، نحو قولك: هذا سعيد زين العابدين(٢)؛ لأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم، والنعت لا يُقدَّم على المنعوت، فكذلك ما أشبهه(٣).

وقلّ تقديم اللقب على الاسم في الشعر، وشواهد النحويين عليه لا تتجاوز الشاهدين، أحدهما هو قول الشاعر:

**أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيا عَمْرٍو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ**(٤)

---

(١) شرح المفصل ٧٦/١.

(٢) ينظر: التسهيل ص ٣٠، والتذييل والتكميل ٣١٦/٢، وتخليص الشواهد ص ١١٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١٣٣/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/١، والتصريح ١٣٣/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو لرجل من الأنصار قيل: هو أوس بن الصامت ينظر: الصحاح، مادة (موه)، ٢٢٥١/٦، وخزانة الأدب، ٣٦٥/٤. (مُزَيْقِيا): "لقب عمرو، وكان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلّتين، فإذا أمسى مزّقَهُما؛ كراهة أن يَلْبِسَهُمَا ثَانِيًا وأن يَلْبِسَهُمَا غَيْرُهُ فلقب بذلك". المقاصد النحوية ٣٥٤/١.

والثاني استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل[١]، وتبعه شُرَّاح التسهيل[٢]، وهو قول الشاعرة:

**بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهَم حَسَبًا ببَطْنِ شَرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيْبُ**[٣]

ففي الشاهدين تقدّم اللّقب (مُزَيْقِيا)، و(ذَا الكَلْبِ) على الاسمين (عَمْرو)، وبهما يحكم النحويون على تقديم اللّقب على الاسم بالقلة أو الندرة؛ إذ الأصل في مخالفة الرتبة هو الضرورة الشعرية، فالمحافظة على تفعيلة البحر أوجبت على الشاعر تقديم اللّقب وتأخير الاسم، وما جاء للضرورة الشعرية فلا حجة فيه.

وعلَّل ناظر الجيش لتأخير اللقب عن الاسم بأمور منها: أن اللّقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز، ولو قُدم اللّقب لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي[٤]، وأن اللّقب أشهر من الاسم، وأنه يُقصد به التعظيم أو التحقير، فلو قُدم وأضيف إلى الاسم لكان بعد نكرة، وتنكيره يزيل الغرض الذي قصد به بخلاف تنكير الاسم[٥].

ويجوز تقديم اللّقب على الاسم إذا كان أكثر شهرة منه، ومختصًّا به لا يشاركه فيه غيره، مثل: (المسيح عيسى)، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴿٤٥﴾﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾[٧](النساء: ١٥٧)، وبُدِأ باللقب؛ "لأن المسيح، أشهر من: عيسى؛ لأنه قلَّ أن يقع على سمي يُشتبه، وعيسى قد يقع على عدد كثير، فقدمه لشهرته"[٨]. لشهرته"[٨].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/١٧٤.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٣١٦، والمساعد ١/١٢٨، وتعليق الفرائد ٢/١٤٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجنوب بنت العجلان في ديوان الهذليين ٣/١٢٥.

(٤) نقلًا عن ابن مالك. ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل ١/١٧٤.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٢/٦٠١.

(٦) آل عمران: من الآية ٤٥.

(٧) النساء: من الآية ١٥٧.

(٨) البحر المحيط في التفسير ٣/١٥٤.

ونقل النحاس عن بعض العلماء أن الأولى في المكاتبات تقديم اللّقب على الاسم؛ لأن اللقب لا يشاركه فيه غيره، فهو أولى أن يُبدأ به(١).

أيضًا نجد ألقاب الخلفاء تُقدَّم على أسمائهم، كقولنا: أمير المؤمنين عمر، والواثق بالله ونحوهما(٢)، وورد هذا في كتب الحديث في أكثر من موضع، ومنه حديث ابن عبَّاس قال: "كُنَّا مَعَ **أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ**، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ نَازِلٍ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَقَالَ لِي: اذْهَبْ فَاعْلَمْ لِي مَنْ ذَاكَ الرَّجُلُ"(٣). ومنه ما نقله ابن الملقن فقال: "هذا حديث كبير مُفسّر في هذا الباب شهد شهد له **أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وإمام العلماء** في عصره **محمد بن مسلم الزهري** بالصحة"(٤).

وكذلك نجد ألقاب العلماء على أغلفة كتبهم وفي تراجمهم مُقَدَّمة على أسمائهم(٥)؛ مما يدل على أن تقديم اللقب على الاسم اُستعمل كثيرًا في غير الشعر.

والذي تميل إليه الباحثة هو تقديم اللّقب على الاسم إذا كان أكثر شهرة ومعرفة لدى المتكلم والمخاطب على كل حال؛ لأنّ واقع الاستعمال أثبته، ولا إشكال فيه.

**حكمهما الإعرابي:**

للاسم واللقب أحوال حين اجتماعهما:

١_ أن يكونا مفردين، وفي هذه الحالة أوجب جمهور البصريين(٦) إضافة الأول إلى الثاني، ونسبه سيبويه إلى أبي عمرو ويونس والخليل.

أما الكوفيون(٧) فأجازوا فيهما ثلاثة أوجه: الإضافة، أو الإتباع على البدلية أو عطف البيان، أو القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ، أو إلى النصب على إضمار فعل.

---

(١) ينظر: عمدة الكتاب، ص: ٢٠٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/١٥٤.

(٣) صحيح مسلم ٢/٦٤١.

(٤) البدر المنير ٨/٣٨٥.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي ١/٧٦.

(٦) الكتاب ٢٩٤، وينظر: المقتضب ٤/١٦، وارتشاف الضرب ٢/٩٦٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٥٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨، والتذييل ٢/٣١٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٢.

وإضافة الاسم إلى اللقب يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الاسم واللقب اسمان مُسمَّاهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، والشيء لا تجوز إضافته إلى نفسه؛ ولذا علَّل النحويون مسوِّغ هذه الإضافة بألا يخرج هذا التركيب عن الأصل، فالأصل في الأسماء أن تكون مفردة كهند، أو مركبة كعبد الله، وليس في كلام العرب اسمان مفردان لمسمًّى واحد؛ ولذلك أجروا الألقاب على أصل التسمية(١). وكي لا يلزم هنا إضافة الشيء إلى نفسه أوَّلوا الاسم بالمسمى واللقب بالاسم، فإذا قلت: "جاء سعيدُ كرزٍ" كانت مؤوَّلة بـ"جاء مسمَّى أو صاحب هذا اللقب"(٢).

"وإنما أُوِّلَ الأول بالمسمَّى والثاني بالاسم لأن الأول هو المعرَّض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المسمَّى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ"(٣).

ويرى ابن الحاجب صحة إضافة الاسم إلى اللّقب لا العكس عند اجتماعهما لأمرين، الأول: أن اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ، وقد يراد به المدلول أو الذات، نحو: سعيدُ كُرزٍ، (سعيد) يراد به الذات، و(كرز) يراد به اللفظ، فكأنه قال: مسمّى هذا اللفظ الذي هو كُرز، فصار كقولك: ذات زيد، فالذات للمدلول، وزيد للفظ، وبهذا الاعتبار تغيّر المدلولان فيه، فصحّت الإضافة، وصار بمثابة قولك: غلامُ زيدٍ. الثاني: أنه لما توهم العلماء التنكير في (زيد) عند قصد إضافته للتبيين أو التعريف، فصار بمثابة (كل أو غلام)، أُضيف كما أُضيف كُلّ وغلام، وهذا يشبه باب: زيد المعارك(٤).

**ب- أن يكونا متخالفين**، وله أقسام: أن يكون الأول مفردًا والثاني مضافًا نحو: (جاءني زيد عائذ الكلب)، أو يكون الأول مضافًا والثاني مفردًا، نحو: ( جاءني عبد الله بطة)، أو كلاهما مضافين، نحو: ( جاءني عبد الله أنف الناقة)،

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٥/٣، والمقتضب ١٦/٤، وشرح الكتاب ٦١/٤، والمقاصد الشافية ٣٦١/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨، والتذييل ٣١٨/٢، والمقاصد الشافية ٣٦٣/١.

(٣) التصريح على التوضيح ١٣٦/١.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ٨٠/١.

وفي هذه الحالات يجوز في الثاني وجهان: الأول: إتباعه للأول إما على البدل، وإما على عطف البيان، كما قال سيبويه: "فإذا لقَّبت المفرّد بمضاف، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ، وهذا عبدُ الله بطَّةُ يا فتى، وكذلك إن لقبت المضاف بالمضاف"(١)، وبه قال الزمخشري(٢)، وابن يعيش(٣)، وابن الناظم(٤). والثاني: القطع إما إلى النصب، نحو: مررت بعبدالله كرزًا، فتنصب (كرزًا) بتقدير فعل محذوف(٥)، وإما إلى الرفع، نحو: مررت بعبدالله كرزٌ، فترفع (كرزًا) بتقدير مبتدأ(٦).

وتعذرت الإضافة هنا لأنك إذا أضفت تضيفهما كلاهما أو أحدهما، وهذا لا يجوز من حيث اللفظ والمعنى، من حيث اللفظ "لأن المضاف حقه أن يعتوره الإعراب لاختلاف العوامل السابقة، فإذا أضفتهما جميعا في موضع الرفع فيجب أن ترفعهما جميعًا لاستحقاقهما ذلك باعتبار الفاعلية، فيكون الثاني مرفوعًا مخفوضًا وهو ممتنع، ومن حيث المعنى هو أن الاسم إنما يضاف إلى الاسم المعرفة لتعريفه، فيتعذر إضافتهما جميعا إلى أمر آخر لكون الثاني لا فائدة فيه إذ إضافة الأول إلى الثالث يُستغنى بها عن الثاني"(٧)

والذي تذهب إليه الباحثة عند اجتماع الاسم واللقب مفردين إضافة الاسم إلى اللّقب لعدم الخروج على منهاج الأسماء، وليكون له نظير في كلام العرب. وهذه الإضافة هي التي أكسبت الاسم التعريف والتعيين، بعد سلب ما فيه من تعريف

(١) الكتاب ٢٩٥. وينظر: المقتضب ١٦/٤، وشرح الكافية الشافية ٢٥٠/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩، وشرح شذور الذهب ١٨٠/١، والمقاصد الشافية ٣٦١/١.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٢٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٧٧/١.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم، ص: ٤٩.

(٥) تقديره: أعني كُرزًا.

(٦) تقديره: هو كُرز. ينظر: شرح التسهيل ١٧٣/١، والتذييل ٣١٧/٢، وتوضيح المقاصد ٣٩٣/١، شرح شذور الذهب للجوجري ٢٩٤/١.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨١.

العلمية، فتعرّف الاسم بما أضيف إليه وهو اللّقب، وصارا كالاسم الواحد باجتماعهما، فبقولنا: هذا سعيدُ كُرْزٍ خصّصنا سعيدًا وميزناه من بين أقرانه بإضافته إلى كُرز، فتعرف بهذه الإضافة، وأفادت المعنى المراد، وجاز هذا على تأويل الاسم الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، ليكون التقدير: هذا مسمى هذا الاسم؛ كي لا يضاف الشيء إلى نفسه.

أما إذا اجتمع الاسم واللقب غير مفردين فجاز فيهما الاتباع أو القطع، وامتنعت الإضافة لعدم جوازها من حيث المعنى واللفظ، فمن حيث المعنى الاسم المضاف تعرف بما أضيف إليه نحو: عبد الله فإذا أضفت إليه غيره، نحو: زين العابدين اُستُغني عن الأول، ومن حيث اللفظ بأن يجتمع على اسم واحد إعرابان فيكون مرفوعًا مخفوضًا معًا وهذا ممتنع.

**المطلب الثاني** : **اجتماع الاسم مع الفعل بعد حرف الاستفهام في باب الفاعل**:

وتحدث ابن يعيش عن هذا فقال: "اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعلَ ويطلبه، وذلك من قِبَل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل؛ لأنّك إنّما تستفهم عمّا تَشُكُّ فيه وتجهل عملَهُ، والشكُّ إنما وقع في الفعل، وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك. وإذا كان حرفُ الاستفهام إنمّا دخل للفعل لا للاسم كان الاختيارُ أن يَلِيَه الفعلُ الذي دخل من أجله. وإذا وقع الاسمُ بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعلٌ فالاختيارُ أن يكون مرتفعًا بفعلٍ مضمر دلَّ عليه الظاهرُ؛ لأنه إذا اجتمع الاسمُ والفعلُ كان حَمْلُهُ على الأصل أَوْلى، وذلك نحوُ قولك: (أزيدٌ قام؟) ورفعُه بالابتداء حسنٌ لا قُبْحَ فيه؛ لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر. وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعًا بفعل مضمر على ما قلناه. وأبو عمر الجرْميّ يختار أن يكون مرتفعًا بالابتداء؛ لأنّ الاستفهام يقع بعده المبتدأُ والخبرُ كما ذكرناه، ولا يفتقر إلى تكلّف تقديرِ محذوفٍ"[1].

(١) شرح المفصل ١/١٨٨.

**وللتفصيل في هذه المسألة وبيان أحكامها وتوضيح آراء العلماء فيها أقول:**

ما يطلب الفعل قسمان[١]: قسم يطلبه على جهة اللزوم، كأدوات الشرط كلّها، وآخر يطلبه على جهة الأولوية، كأدوات الاستفهام. وتحدث ابن يعيش عن اجتماع الاسم والفعل بعد حرف استفهام يقتضي الفعل ويطلبه على جهة الأولوية، نحو: (أزيدٌ قام؟)، وبما أنّ حرف الاستفهام يقتضي الفعل لا الاسم، فالأولى أن يليه الفعل الذي دخل من أجله، هذا ما أشار إليه سيبويه فقال: "واعلم أن حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصير بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيدٌ قام؟ وأينَ زيدٌ ضربتَه؟ لم يجز إلاَّ في الشعر فإذا جاء في الشعر نصبتَه، إلاَّ الألفَ فإنه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسمُ"[٢]. وهذا ما ذهب إليه المبرد[٣].

فأغلب النحويين[٤] لا يجوزون الفصل بين الاستفهام وفعله باسم إلا في الشعر، ومن ذلك قول علقمة:

**أم <u>هل كبيرٌ بكى لم يَقضِ عبرتَهُ</u>  إثر الأحبَّةِ يومَ البينِ مشكُومُ**[٥]

الشاهد فيه الفصل بين حرف الاستفهام (هل) والفعل (بكى) بالاسم (كبير).

وقبُح عند سيبويه وقوع الاسم بعد أدوات الاستفهام إذا اجتمع مع الفعل إلا في الشعر، واختار نصب الاسم الواقع بعد أدوات الاستفهام بفعل محذوف يفسره المذكور، ما عدا همزة الاستفهام فإنه يجوز فيما بعدها الرفع بفعل مضمر أو النصب.

ويرى ابن مالك أن نصب الأسماء الواقعة بعد المختصات بالفعل لازم، فعنده الأسماء إذا وقعت بعد الاستفهام (غير الهمزة)، لازمة النصب، نحو: متى زيدًا

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٣/٦.

(٢) الكتاب ١٠١/١، وينظر: ١٢٦/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٧٥/٢.

(٤) ينظر: الكتاب، ١٠١/١. والمقتضب ٧٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤، والمساعد ١٤٥/٣، وهمع الهوامع، ٦٠٨/٢.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه، ص: ٤٧. وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤، والارتشاف ٢٤٣١/٥، والهمع ٦٠٨/٢.

لقيته؟ وهل عمرًا حدثته؟ وأين بكرًا فارقته؟[١]، وفيما ذكر من أمثلة لزم النصب في الاسم الواقع بعد الاستفهام لعودة الضمير المشغول به عليه فلزم تقدير الفعل؛ لأنه لابد له من ناصب، ويجوز الرفع مع الاستفهام على الابتداء والجملة بعده الخبر.

فلو مثلنا بقولنا: هل زيد قام؟ لوجب الرفع في زيد، فجاز رفعه على أنه مبتدأ والجملة بعده الخبر واستغنينا عن التقدير، وجاز رفعه على تقدير فعل محذوف، ولكن لا يجوز عند النحويين المثال السابق، وإن جاء فعلى إضمار فعل بعد (هل) هو الرافع لزيد تبعًا للأصل.

وخالفهم الكسائي الذي جوّز دخول (هل) على اسم بعده فعل، نحو: هل زيد ضربتَه؟ بناء على قولهم: هل زيد ضارب؟ وهل زيدٌ قائم؟ فجوّز رفع زيد على الابتداء، ونصبه على الاشتغال[٢].

وشذَّ من أدوات الاستفهام (الهمزة) التي فَرَقت عند النحويين عن أخواتها، فخصوها بجواز تقديم الاسم بعدها على الفعل وجواز رفعه بالابتداء أو بفعل مضمر، وجواز نصبه "فيرتَفع إذا ارتَفع الذى من سببه، كما ينتَصب إذا انتصَب"(٣)؛ لأنها أم الباب وأقوى أدوات الاستفهام، وهي تدخل في مواضع الاستفهام كلها(٤).

ولذلك نرى ابن يعيش مثَّل بها في نصه، فقال: "أزيدٌ قام؟"(٥)، وقال في موضع آخر: "وإذ كانت الهمزة أعم تصرفًا، وأقوى في باب الاستفهام، توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، ويكون الخبر فعلًا. واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦١٧/٢.

(٢) ينظر: التذييل ٣٠٩/٦، والمساعد ١٤٥/٣.

(٣) الكتاب ١٠١/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٩٩/١، والمقتضب ٧٤/٢، وشرح المفصل ١٨٩/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٦٩/١، والمقاصد الشافية ٩٢/٣، والتصريح ٤٤٨/١.

(٥) شرح المفصل ١٨٨/١.

لقلة تصرفها"(١)، وهذا ما ذهب إليه الزركشي(٢) الذي يرى أنه في فصيح كلام العرب إذا اجتمع الفعل مع الاسم بعد الاستفهام، فالأصل تقديم الفعل، ما عدا (الهمزة) فيجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل.

ونُقل عن الأخفش التسوية بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام في جواز الفصل بينها وفعلها باسم مع اختيار النصب فيه، ومن ذلك قولهم: أيهم زيدًا ضربته، ومَنْ أَمَةَ الله ضَرَبَها(٣)

والاختيار عند ابن يعيش في المثال سابق الذكر رفع (زيد) على أنه فاعلٌ لفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور، والتقدير: أقام زيد قام؟؛ لأن الأَوْلَى في همزة الاستفهام أن يليها فعلٌ؛ فالاستفهام عنده يقع على الأحداث، وأدواته تطْلب الفعل، فالسؤال في المثال السابق عن القيام لا عن زيد؛ ولذا وجب أَن يُضمر الفعل، فيكون الموضع الذي يَقْتَضِي الفعل أولى بالإضمار حملًا على الأصل(٤).

ورَفْعُ الاسم هنا على الفاعلية راجح(٥)؛ للتعليل المذكور، وهذا اختيار الأخفش كما أشار إليه ابن يعيش(٦)، وخالفه ابن فضال(٧) الذي نقل عن الأخفش جواز رفع (بشرًا) في قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾(٨) على أنّه مبتدأ وجملة (يهدوننا) خبره.

ويجوز بلا خلاف بين النحويين رَفْعُهُ على الابتداء من غير قُبْح؛ لجواز دخول همزة الاستفهام على الجملة الاسمية، وهذا اختيار الجرمي، وعلَّله بأن الرفع على الابتداء أو بإضمار فعل يستوي اللفظ فيهما، فهو واحد، فيُختار الابتداء؛ لأنه

---

(١) شرح المفصل ١/١٩٠.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/٣٤٨.

(٣) ينظر: التذييل ٦/٣٢٠، وأوضح المسالك ٢/١٤٦.

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٠٢، وعلل النحو، ص: ٣١٢، وشرح التسهيل ٢/١٤١، والتذييل والتكميل: ٦/١٨٣ –٢٩٥ – ٣١٨، والجنى الداني، ص: ٣٤٣، والمقاصد الشافية: ٣/٧٥.

(٥) ورجحه أبو حيان، ينظر: التذييل ٦/١٨٣، والدماميني، ينظر: تعليق الفرائد: ٤/٢٢٣ و ٣٠٣، والسيوطي، ينظر: الهمع: ٣/١٣٨، والأشموني، ينظر شرحه: ١/٣٨٨.

(٦) شرح المفصل ١/١٨٨.

(٧) ينظر: النكت في القرآن الكريم، ص: ٤٩٨، وينظر: إعراب القرآن للأصبهاني، ص: ٤٤٥.

(٨) التغابن من الآية ٦.

أخف في التقدير؛ إذ ليس في اختياره تقديرُ لفظ، وليس لتقدير الفعل الواقع قبله لفظ يدل عليه، كما كان في المنصوب، نحو: أزيدًا ضربتَهُ(١).

وقال الفارسي: "ويقوى قول الجرمي أن (قام) لا يجوز أن يعمل في (زيدٍ) متقدمًا رفعًا على وجه، وليس هذا حق المفسر؛ بل حقه أن يكون لو حذف ما يشغله لتعدى إلى الأول مثل: (أزيدًا ضربتهُ) لو حذفت الهاء لقلت: (أزيدًا ضربتَ).

فإذا لم يكن هذا الشرط في: (زيدٌ قام) فقد صار بمنزلة فعل في الصلة، كقولك: أزيدٌ الذي ضربته، فـ(زيدٌ) لا يعملُ فيه في هذه المسألة فعلٌ يفسره ما في الصلة؛ لأن الذي في الصلة لا يجوز أن يعمل فيه على وجه، فكذلك (أزيدٌ قام)"(٢).

ورجَّح ابن هشام الرفع على الفاعلية بفعل محذوف في مواضع، والرفع على الابتداء في مواضع أخرى فرجح الفعلية في قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرٌ يَهۡدُونَنَا ﴾(٣)، فقال: "الأرجح تقدير (بشر) فاعلًا ليهدي محذوفًا، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ"(٤).

ورجح الاسمية في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ ﴾(٥)، وقال إنه: "أرجح منه في ﴿ أَبَشَرٌ يَهۡدُونَنَا ﴾ لمعادلتها للاسمية، وهي: ﴿ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴾(٦)"(٧).

ورجح تقدير الفعلية في قول الشاعر:

فقمت للطَّيف مُرتاعًا وأرَّقني فقلت أهي سَرَتْ أم عادني حُلُمُ (٨)

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤١٩/١، وعلل النحو، ص: ٣١٢، والتذييل ١٨٣/٦.

(٢) المسائل البصريات ٩٠٠/٢.

(٣) التغابن: من الآية ٦.

(٤) مغني اللبيب، ص: ٤٩٥، وينظر: التصريح ٣٩٦/١.

(٥) الواقعة: من الآية ٥٩ .

(٦) الواقعة: من الآية ٥٩ .

(٧) مغني اللبيب، ص: ٤٩٥، وينظر: التصريح ٣٩٦/١.

(٨) البيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ ينظر: المقاصد النحوية ٢٧٢/١.

ـ والشاهد فيه الفصل بين الاستفهام والفعل بـ(هي)، وهو من شواهد شرح الأشموني ٣٧٣/٢، والتصريح ١٦٩/٢.

وقال إنها: "أكثر رجحاناً من تقديرها في﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها الفعلية"(١)

وجاء عند الزجاجي أن مروان سأل الأخفش عن قوله: أزيدًا ضربته أم عمرًا، فقال:" أي شيءٍ تختاره فيه؟ فقال: أختار النصب لمجيء ألف الاستفهام. فقال: ألست إنما تختار في الاسم النصب إذا كان المستفهم عن الفعل كقولك: أزيدًا ضربته؟ أعبدَ الله مررت به؟ فقال: بلى. فقال له: فأنت إذا قلت: أزيدًا ضربته أم عمرًا، فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان، وإنما تستفهم عن غيره، وهو من وقع به الفعل، فالاختيار الرفع؛ لأن المسؤول عنه اسم وليس بفعل. فقال له الأخفش: هذا هو القياس. قال أبو عثمان: وهو أيضًا القياس عندي، ولكن النحويين اجتمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل"(٢). للفعل"(٢).

أما من حيث الدلالة فيرى أبو حيان أنه إذا تقدم الاسم على الفعل في نحو هذا التركيب كان الاسم هو المشكوك فيه، ودل تأخير الفعل على وقوعه، نحو قوله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾(٣) فالاستفهام في الآية عما تبع همزة الاستفهام مباشرة، وهو الضمير (أنت) وهو المشكوك فيه، أما الفعل فهو صادر واستفهم عن فاعله، أما إذا تقدم الفعل على الاسم بعد الاستفهام كان الفعل هو المشكوك فيه والاستفهام يكون عنه أحدث أم لم يحدث(٤).

وإلى هذا ذهب السمين الحلبي الذي يرى أنه إذا اجتمع الفعل والاسم بعد همزة الاستفهام، ووقع الاسم بعد الهمزة مباشرة نحو قولهم: أزيدٌ قام، وقع الشك على الاسم هل هو الفاعل أم غير زيد هو الفاعل، أما الفعل فغير مشكوك في حدوثه لأنه وقع.

---

(١) مغني اللبيب، ص :٤٩٥، وينظر: التصريح ١٦٩/٢.

(٢) مجالس العلماء، ص: ٢٤٨.

(٣) الأنبياء: من الآية ٦٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤٤٨/٧.

أما إذا وقع الفعل بعد الهمزة مباشرة نحو: أقام زيد؟ وهو أصل الكلام، فالاستفهام يكون عن الفعل، وهو المشكوك فيه، هل وقع القيام أم لا؟ من غير شك في الفاعل(١).

**وخلاصة القول في هذه المسألة:** أنه إذا اجتمع الاسم والفعل بعد ما يطلب الفعل على الأولوية فحمله على الأصل هو القياس، وجاز تقديم الاسم على الفعل بعد الاستفهام في الشعر دون غيره للضرورة، باستثناء الهمزة جاز بعدها تقديم الاسم على الفعل وجاز رفعه ونصبه تبعًا للضمير العائد من الفعل اللاحق. وللنحويين في إعراب هذا الاسم إذا كان مرفوعًا مذهبان:

**الأول:** أن يعرب فاعلًا لفعل محذوف يدل عليه المذكور، وهو المختار عند النحويين.

**الثاني:** أن يعرب مبتدأ والجملة الفعلية بعده الخبر، وهو مذهب الجرمي، والذي تراه الباحثة ترجيح هذا المذهب؛ لأنه أخف في التقدير؛ فليس في اختياره تقديرُ لفظ، والهمزة من الحروف التي توسعوا فيها بجواز دخولها على المبتدأ والخبر، وإن كان الإعراب الأول أمكن من جهة القاعدة النحوية.

ويظهر للباحثة اختلاف الدلالة بتقديم الاسم على الفعل أو تأخيره إذا اجتمعا بعد أدوات الاستفهام، فالمُقدم بعد الاستفهام هو المسؤول عنه وهو ما ينبغي الالتفات إليه لإثباته أو نفيه، ففي نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ السؤال هنا عن الشخص الذي فعل، فهو المشكوك فيه؛ ولذلك قُدم على الفعل ففصل بينه وبين الاستفهام، أما الفعل، فقد وقع وهو ثابت ومستقر، وبإعراب (أنت) مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها خبر نكون قد خصصنا المسند إليه بالخبر الفعلي، وتكون الجملة الاسمية دالة على الثبوت والوقوع، والاستفهام قبلها واقع على المشكوك فيه مباشرة وهو (أنت).

ومنه قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس:٥٩] ، لفظ الجلالة مبتدأ، والجملة الفعلية بعده الخبر، وقُدم المسند إليه لفظ الجلالة (الله) وهو المسؤول عنه على خبره الفعلي (أذِنَ) لتقوية الحكم مع الاهتمام(٢).

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٧٧/٨.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ٢١٠/١١.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] الاستفهام توقيفي، والمشكوك فيه هو الضمير (أنت) وقُدِّمَ لبيان وتأكيد عدم قدرة المخاطب على إنقاذهم من النار، فلا يقدر على ذلك إلا الله جل جلاله(١)، و(أنت) مبتدأ، والجملة الفعلية بعده الخبر.

## المطلب الثالث : اجتماع (إلَا) و(غير) في الوصفية.

الأصل في (إلا) الاستثناء، إلا أنها قد تخرج منه إلى الوصفية تشبيهًا لها بـ (غير)، وذلك بشروط ذكرها ابن يعيش في قوله: "واعلم أنه لا يجوز أن تكون (إلا) صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء. وذلك أن تكون بعد جمع، أو واحد في معنى الجمع، إما نكرة منفية، وإما فيه الألف واللام لتعريف الجنس؛ لأنّ هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي و(غير) فتقارضا. ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع؛ لأنّهما لم تجتمعا فيه. لو قلت: (مررت برجلٍ إلّا زيدٍ) على معنى (غيرُ زيدٍ)، لم يجز؛ لأنّ (إلّا) موضوعة لأنْ يكون ما بعدها بعضًا لِما قبلها، وليس (زيد) بعضًا لـ(رجل)، فامتنع لذلك"(٢).

**وتفصيل هذه المسألة وذكر آراء العلماء فيها على النحو الآتي:**

الأصل في (غير) الوصفية، والأصل في (إلّا) الاستثناء، وقد تُحمل كل منهما على الأخرى فتستعير حكمًا غيرها أخص به. وفي هذا قال ابن يعيش: "وقد حملوا (إلا) على (غير) في الوصفية، فوصفوا بها، وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس إياه، أو من صفته، وصفته ليست كصفته"(٣).

وقيَّد ابن يعيش هذا الموضع الذي تجتمع فيه (إلا) مع (غير) في الوصفية بالاستثناء، بشروط لابد منها، أولها: أن تقع (إلا) بعد جمعٍ، أو بعد واحدٍ في معنى

(١) ينظر: البحر المحيط ٩/١٩٣.
(٢) شرح المفصل ٢/٢١٦.
(٣) شرح المفصل ٢/٢١٥.

الجمع. وثانيها: إما أن يكون نكرة منفية [١]، وإما أن يكون بالألف واللام لتعريف الجنس، فمثال الأول قوله تعالى:﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، (آلهة) جمع منكر. ومثال الثاني قول الشاعر:

أُنِيختْ فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الأصوات إلا بُغامُها[٢]

الشاهد فيه قوله: (إلا بغامُها)، حيث وقعت (إلا) الوصفية التي بمعنى (غير) بعد جمعٍ مقترن بأل، و(إلا بغامها) في محل رفع صفة للأصوات، والموصوف (الأصوات) جمع شبيه بالنكرة؛ لأنه مقترن بـ(أل) لتعريف الجنس.

ويظهر في كلام سيبويه ما يخالف هذا حين قال: "هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة مثلٍ وغيرٍ، وذلك قولك: (لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لغُلِبنا)، والدليلُ على أنَّه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لَهَلَكْنا، وأنت تريد الاستثناء لكنتَ قد أحَلْتَ" [٣]، فـ(إلا) عنده وصفية والموصوف قبلها مفرد وليس جمعًا، ولا يجوز أن تكون (إلا) في هذا المثال استثناء، وهذا ما ذهب إليه المبرد[٤].

أما ابن السراج فقد سبق ابن يعيش فيما ذكره، وأشار إليه بقوله: "واعلم أن (إلا) لا يجوز أن تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء، وذلك أن تكون بعد جماعةٍ، أو واحد في معنى الجماعة"(٥). وقال في موضع آخر: "لا يجوز أن تقول: (جاءني رجل إلا زيد)، تريد غير زيد على الوصف، والاستثناء ههنا مُحال، ولكن تقول: ما يحسن بالرجل إلا زيد أن يفعل كذا؛ لأن الرجل: جنس، ومعناها بالرجل الذي هو غير زيد، كما قال لبيد:

**إنّما يُجزَى الفتى غَيرُ الجَمَل"(٦).**

---

(١) خص ابن يعيش النكرة بالنفي، وربما قصد بذلك المغايرة فهي تنفي النكرات. ينظر: هذه الشروط في الأصول، ٢٨٥/١، والجنى الداني، ص: ٥١٨. ومعاني النحو ٣١٣/٢، وأضاف ابن الأثير في البديع ٢١٦/١: أن يكون موصوف إلا مذكورًا، وأن يكون ما بعدها مفردًا لا جملة.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٠٤/٢.

(٣) ينظر: الكتاب، ٣٣١/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٤٠٨/٤.

(٥) الأصول ٢٨٥/١.

(٦) الأصول ٢٨٦/١، وينظر: ٣٠٢/١.

وشرط ابن الحاجب لجواز وقوع (إلا) صفة تعذّر الاستثناء بها، وأن تكون تابعة لجمع منكور غير محصور، وإلى هذا ذهب أبو الفداء، وابن المعافى[١].

وخالفهم ابن عصفور الذي ذهب إلى أن يوصف بـ (إلا) الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة[٢]. وهذا ما ذهب إليه أبو حيان بإنّ "الوصف بإلا يخالف سائر الأوصاف بأنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة"[٣].

والذي تراه الباحثة عدم تقييد (إلا) الوصفية بقيد الاستثناء –لأن الاستثناء من الجمع المنكور لا يجوز– والأخذ بغيره(٤)، مع التركيز على معنى السياق الذي وردت فيه، ففي قوله تعالى:﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ **[الأنبياء:٢٢]** (إلا) هنا وصفية، والمعنى: غير الله، ولا يجوز في (إلا) هنا إلا وجه واحد هو الوصفية واستبعد الشراح والمفسرون أن تكون (إلا) استثناء في هذا الموضع؛ لعدم صحة المعنى وفساده(٥). فنلحظ هنا عدم تحقق قيد الاستثناء في هذا الموضع وجاءت (إلا) وصفية بمعنى (غير)، والذي دل عليه السياق.

أما في قوله تعالى:﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ ﴾ **[النور:٦]** فأثبت المفسرون عند إعراب (أنفسهم) وجوهًا، هي: الرفع على أنها بدل من شهداء، أو الرفع على أنها صفة لشهداء على أن (إلا) بمعنى (غير)، أو النصب على الاستثناء أو على أن تكون خبرًا لكان(٦).

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٤٥/٢، والكناش ٢٠٢/١. ومنحة الألباب ٧٥٦/١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٤/٢. وينظر: الدر المصون ٤٧١/١.

(٣) التذييل ٢٨٣/٨.

(٤) ينظر: الأمالي: ٥٤٥/٢، والجنى الداني، ص: ٥١١.

(٥) للاستزادة في تعليل هذا ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٩١٤/٢، وابن هشام في المغني، المغني، ص:٩٩، ومعاني النحو٣١٣/٢. ووقع ابن يعيش في خطأ غير مقصود سهوًا منه حينما شرح الآية فقال: "فلو نصبت على الاستثناء فقلت: لو كان فيهما آلهة إلا اللهَ لجاز". شرح المفصل، ٢١٥/٢.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٦٥/٢، والدر المصون ٤٧١/١.

وقال ابن السراج: "وإذا قال القائل: الذي له عندي مائة دِرهم إلا درهَمَين، فقد أقر بثمانية وتسعينَ وإذا قال: الذي له عندي مائة إلا درهمان فقد أقر بمائة لأن المعنى: له عندي مائة غير درهمين"(١).

ففي قوله نلحظ الفرق في المعنى بين (إلا) الوصفية والاستثنائية، ففي **المثال الأول:** الذي له عندي مائة دِرهم إلا درهَمَين، (إلا) هنا استثنائية؛ لأنها أخرجت ما بعدها من حكم ما قبله، فالذي له عندي ثمانية وتسعون، ونفيت الدرهمين. **أما المثال الثاني:** الذي له عندي مائة إلا درهَمان، فـ(إلا) هنا وصفية تفيد المغايرة في الذات أو الصفة، فالمعنى أنني أقر أن له عندي مائة صفتهم أو ذاتهم أنهم غير درهمين، وهكذا.

ومن ذلك قوله ﷺ: "إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَة إِلَّا وَاحِدًا"(٢). يرى العكبري جواز النصب والرفع في قوله: (إِلَّا واحدًا) فينصب "على الاستثناء، ويرفع على أن تكون (إلا) بمعنى (غير) فيكون صفة لمائة"(٣).

ويرى الألوسي أنّ ما بعد (إلا) و(غير) اجتمعا في معنى المغايرة، فحُملت (إلا) على (غير) في الصفة فصار ما بعد (إلا) مغايرًا لما قبلها إن كان ذاتًا أو صفة، من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو إثباتًا(٤). والعكس صحيح حينما تُحمل (غير) على (إلا)، وهذا ما بيناه في الفقرة السابقة.

ونخلص من هذا إلى أن الموضع الذي تجتمع فيه (إلا) مع (غير) فتقارضها هو الموضع الذي تكون فيه (إلا) وصفية، فتقارض (غير) في معنى المغايرة، بمعنى أن يخالف ما بعد (إلا) ما قبلها في الذات أو الصفة. وترى الباحثة عدم تقييد (إلا) الوصفية بقيد الاستثناء، والاعتناء بباقي الشروط التي لابد من اجتماعها في

---

(١) الأصول ٣٠٤/١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤٩٠/١٣.

(٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ص:١٤١.

(٤) ينظر: روح المعاني للألوسي ٢٣/٩.

الموصوف، وهي مختلف فيها كما سبق ذكره، والذي يبين لنا موضع (إلا) الوصفية من الاستثنائية هو السياق وفهم النص.

## المطلب الرابع : اجتماع مستثنيين وأكثر.

قد تجتمع المستثنيات في الجملة على تكرار (إلا) إما توكيدًا للمستثنى أو لغير ذلك، فينشأ عن هذا الاجتماع حكمًا لم يكن قبل، سواء تعلّق هذا الحكم بالإعراب أم بالدلالة، وتحدث ابن يعيش عن اجتماعها لغير توكيد، فقال: "إذا قلت: (ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا، أو إلا زيدًا إلا عمرو)، فلا بُد من رفع أحدهما ونصب الآخر. ولا يجوز رفعهما جميعًا، ولا نصبهما، وذلك نظرًا إلى إصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه، وذلك أن المستثنى منه محذوفٌ، والتقدير: ما أتاني أحد إلا زيدًا إلا عمرًا، لكن لما حذف المستثنى منه، بقي الفعل مفرغًا بلا فاعل. ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ، فرفع أحدهما بأنه فاعل. ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل، لم يجز رفع الآخر... والاسمان جميعًا مستثنيان، فمعناهما في ذلك واحد، وإن اختلف إعرابهما، ومما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه، وقدمتهما عليه، لكنت تنصبهما، نحو قولك: (ما أتاني إلا زيدًا إلا عمرًا أحد)"(١).

**ولتفصيل هذه المسألة وبيان أحكامها وتوضيح آراء العلماء فيها ما يأتي:**

ذكر سيبويه هذه المسألة تحت قوله: "هذا باب تثنية المستثنى"(٢)، وجعل لها ابن يعيش فصلًا من فصول كتابه بالاسم نفسه، والمقصود بالتثنية هنا التكرار من غير تشريك(٣)، أو من غير ذكر حروف العطف، ومن ذلك قولهم: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا، وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيدًا إلا عمرٌو، فلك الخيار إن شئت رفعت الأول ونصبت الثاني، أو العكس. أما رفع المستثنى فعلى أن يكون الفعل (أتى) مشغولًا به؛ لأنه مفرغ بلا فاعل، فهو العامل فيه، وشغله بالأقرب أولى(٤)،

---

(١) شرح المفصل ٢/٢٢١- ٢٢٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٨.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٧٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٩٦، وتوضيح المقاصد ٢/٦٧٤.

"ولا يجوز رفعهما جميعًا إلا أن تُدخل حرف العطف، فتقول: وإلا عمرو"(١)؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين من غير إشراك بحرف العطف(٢).

ويرى سيبويه عدم جواز رفع الثاني إذا رفع الأول بالفعل؛ لأن "المستثنى لا يكون بدلًا من المستثنى"(٣). وعلّل لذلك ابن يعيش بأن المرفوع بعد (إلا) "إما أن يُرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل، وإما أن يرفع؛ لأنه بدل من مرفوع قبله. ولا يسوغ ها هنا وجه من الوجهين المذكورين؛ لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له، ولا يكون بدلًا؛ لأن الثاني ليس الأول، ولا بعضًا له"(٤). وهذا ما ذكره السيرافي في شرحه على الكتاب(٥).

أما النصب في باقي المستثنيات فيكون على الاستثناء. قال الأزهري: "فإن كان العامل الذي قبل (إلا) مفرغًا بأن لم يشتغل بمعمول قبل (إلا) تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر، و(نصبت) وجوبًا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي أثر فيه العامل"(٦).

وجوّز ابن مالك بتكرار المستثنيات لغير توكيد، فكان مما قاله(٧):

**وإن تكرّر لا لتوكيدٍ فمع تفريغٍ التأثير بالعامل دع**

**في واحدٍ ممّا بإلا استثني وليس عن نصب سواه مغني**

وتناول النحويون مسألة اجتماع المستثنيات أو تكرارها لغير توكيدٍ إذا كان العامل مفرغًا أو غير مفرغ، موجبًا أو غير موجب، وفصّلوا فيها من حيث الإعراب على النحو الآتي(٨):

---

(١) الإيضاح العضدي، ص: ٢٠٧.

(٢) ينظر: الأصول ٢٨٣/١، والتبصرة والتذكرة ٣٧٧/١، والمقتصد ٧٠٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٣٨/٢.

(٤) شرح المفصل ٢٢١/٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٨٤/٣.

(٦) التصريح ٥٥٢/١.

(٧) ينظر: ألفية ابن مالك، ص: ٣١.

(٨) ينظر: المقتصد ٧٠٦/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٧٨/١، و٧١٤/٢، وتوضيح المقاصد ٦٧٤/٢، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٣٥/٢.

**أولًا:** إذا تكررت (إلا) في الاستثناء المفرغ شُغل العامل بواحد مما بعد (إلا)، ويترجح إشغاله بالأول، ونصبت البواقي على الاستثناء، وذلك نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا خالدًا، ولا يجوز نصبها جميعًا فتقول: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا؛ لتعري الفعل من الفاعل، فالأصل في الجملة أن ينشغل الفعل بفاعله، ولمَّا حُذف الفاعل شُغل الفعل بما بعد (إلا)؛ تصحيحًا للفظ، وإعطاؤه ما يستحقه، وهذا ما ذكره سيبويه وابن يعيش.

وجاء في المساعد: "ذكر بعض المغاربة أنه إذا تقدم المشغول به أو توسط جاز فيما بعده إتباعه على بدل البداء، ونصبه على الاستثناء، ولا يجوز فيما تقدم عليه إلا النصب على الاستثناء"(١). وهذا ما رآه أبو حيان(٢)، ولم يذكر غيره – بحسب الاطلاع – جواز الاتباع على أنه بدل البداء.

**ثانيًا:** إذا تكررت إلا في الاستثناء التام الموجب نصب جميع ما بعدها على الاستثناء، وذلك نحو: قام القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا.

**ثالثًا:** إذا تكررت إلا في الاستثناء التام غير الموجب جاز اختيار واحد ممّا بعدها ليكون بدلًا من المستثنى منه، أو نصبه على الاستثناء مع ما بعدها، نحو: ما قام القومُ إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا خالدًا؛ لأنه بعد نفي فجاز أن يكون (زيد) بدلًا من القوم، وجاز أيضًا: ما قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا.

**رابعًا:** إن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه في الاستثناء التام وغير التام نُصبت كلها، وذلك نحو: قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا القومُ، وما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا القوم. ومنه قول الكميت:

**فما لي إلا الله لا شيء غيره ومالي إلا اللهَ غيرَك ناصر(٣)**

ويرى سيبويه أنّ (غيرك) في الشاهد بمنزلة (إلا زيدًا)(١)؛ لذلك نصب المستثنيان بعد (إلا)، و(غير)؛ لتقدّمهما على المستثنى منه.

---

(١) المساعد ١/٥٧٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/١٥٢٣.

(٣) البيت من الطويل وهو للكميت في ديوانه، ص: ١٩٧.

**أما من حيث المعنى، فقد بيَّن النحويون الحكم الناشئ عن اجتماع المستثنيات لغير توكيد على حسب تقسيمها نوعين على النحو الآتي(٢):**

**النوع الأول:** ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض، كزيد وعمرٍو وخالد.

**النوع الثاني:** ما يمكن استثناء بعضه من بعض كالأعداد.

نلحظ أن ما يتكرر من المستثنيات من النوع الأول حكمها في المعنى واحد، وهو حكم المستثنى الأول في الجملة، وإن كان أحدها مرفوعًا والآخر منصوبًا فجميعها مشتركة في معنى الاستثناء، ويثبت لها ما يثبت للمستثنى الأول من الدخول والخروج في الحكم(٣). والذي يدل على أنها جميعها مستثنيات لو أخر المستثنى منه وقدمت عليه لنصبت جميعها(٤)، ففي قولنا: ما قام القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا، المستثنى الأول: (زيد)، وقع بعد النفي بـ (ما)، فهو داخل في إثبات الفعل له؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات، وعمرو وخالد داخلان كذلك في الفعل.

أما في قولنا: قام القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا، فالاستثناء هنا من إثبات، والاستثناء من إثبات نفي بمعنى أن المستثنى الأول (زيدًا) خارج عن حكم القيام، وما بعده خارج أيضًا.

أما ما يتكرر من المستثنيات من النوع الثاني كقولنا: عندي عشرون إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين. فاختلف فيها النحويون على أربعة مذاهب(٥):

**المذهب الأول:** يذهب أصحابه إلى أن جميع المستثنيات مستثناة من العدد الأول فيكون العدد في نحو: (عندي عشرون إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين) هو ثلاثة، ونسبه أبو حيان إلى أبي يوسف القاضي(٦).

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٣٩/٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٣٦/٢، والتصريح ٥٥٣/١.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٥٢٤/٣، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٨٥/٣، وشرح المفصل ٢٢٢/٢.

(٥) ينظر: في هذا شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٧/٢، والارتشاف ١٥٢٤/٣

(٦) ينظر: التذييل ٢٧٦/٨.

**المذهب الثاني:** هو مذهب البصريين والكسائي(١)، وذهبوا فيه إلى أنّ العدد الأخير يستثني من الذي قبله، والذي قبله يستثني من الذي قبله، إلى أن ينتهي إلى الأول، قال ابن السراج: "وتقول: لك عليّ عشرة إلا خمسة ما خلا درهمًا فالذي له ستة. وكل استثناء فهو مما يليه والأول حط، والثاني زيادة وكذلك جميع العدد"(٢).

وهو ما ارتضاه ابن مالك في قوله: "فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو: (عندي أربعون إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين) استثنى كل واحد منها مما قبله وأسقط الأول والثالث، وما أشبههما في الوترية، وضم إلى الباقي بعد إسقاط الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية"(٣). والمعنى المراد إسقاط عشرين، وخمسة من أربعين ثم إضافة عشرة واثنين ليكون العدد المُقر به هو سبعة وعشرين. وهذا المذهب صحّحه الشاطبي قياسًا على مسألة: قام القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا(٤).

**أما المذهب الثالث:** فنُسب إلى الفراء، وفيه إشارة إلى انقطاع المستثنى الثاني، في قولك: (له عليّ مائة درهم إلا عشرة إلا اثنين)، فالعدد المُقرُّ به هو (اثنان وتسعون)، وعليه يتّحد مذهب الفراء ومذهب البصريين، وإن اختلفا في التخريج(٥). أما إذا كانت المستثنيات ثلاثة فما فوق، فلم يتحدّث أحد من النحويين عن رأيه فيها.

**المذهب الرابع:** هو جواز المذهبين الأوّل والثاني(٦).

والذي تميل إليه الباحثة وتؤيده هو المذهب الثاني؛ وذلك لانطباقه على تكرار المستثنيات حتى ولو زاد العدد؛ ليستثنى العدد الأخير مما قبله، والناتج يستثنى مما قبله، وهكذا حتى نصل إلى العدد الأول.

---

(١) ينظر: المساعد ٥٧٦/١، والهمع ٢٦٥/٢

(٢) الأصول ٣٠٤/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧١٣/٢

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣٨٨/٣.

(٥) ينظر: الارتشاف ١٥٢٥/٣.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٧/٢، والارتشاف ١٥٢٤/٣.

## المبحث الثاني: أحكام الاجتماع في الحرف

**ويشمل:**

**١- اجتماع التنوين مع ياء المنقوص وألف المقصور.**

**٢- اجتماع همزة الممدود الزائدة للتأنيث مع ألف التثنية**

**٣- اجتماع خمسة متحركات أو ستة.**

**وفيما يلي استعراض لمواضعها وبيانها:**

### ١/ اجتماع التنوين مع ياء المنقوص وألف المقصور:

ذكر ابن يعيش مسألة اجتماع التنوين مع ياء المنقوص وألف المقصور، فقال: "ألا ترى أنَّه لمّا اجتمع التنوين مع ياء المنقوص، في مثل (قاضٍ)؛ ومع المقصور في مثل (عَصًا)، واقتضت الحال حذف أحدهما، حُذف لام الكلمة وبقي التنوين؛ لأن حذف التنوين ربّما أوقع لَبْسًا"(١).

**ولتوضيح هذه المسألة وبيان أحكامها وآراء العلماء فيها أذكر الآتي:**

الأسماء المعتلة عند النحويين نوعان: منقوصة، ومقصورة. والاسم المنقوص هو: كل اسم معرب مختوم بياء لازمة مكسور ما قبلها(٢)، وهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة؛ لثقلهما على الياء المكسور ما قبلها. وسمي منقوصًا لسببين:

الأول: لأنه نقص من إعرابه حركتان، هما: الضمة، والكسرة، وبقي فيه حركة واحدة؛ وهي الفتحة لخفتها إذا كان منصوبًا.

الثاني: لأن الحذف يلحق آخره، فهو منقوص بحذف لامه (٣).

والاسم المنقوص له ثلاث حالات، هي: المُعرَّف بالألف واللَّام، كـ "القاضي"، والمضاف كـ "قاضي مكة"، والنكرة كـ "قاضٍ"(٤).

---

(١) شرح المفصل ١/١٦١.

(٢) ينظر: اللمع ص ١٤، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ص ١٢١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١١٣، وأسرار العربية ص ٥٥، واللباب ١/٨٠، وتوجيه اللمع ص ٨٠، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٧.

(٤) ينظر: المرتجل ص ٤١، واللمحة في شرح الملحة ١/١٧٦.

والحالتان الأوليان لا يدخلهما التنوين – كما هو معروف –؛ ولذا سأقتصر على بيان إعراب الحالة الثالثة منها، فهي التي يجتمع فيها التنوين مع ياء المنقوص؛ لذا يجب حذف يائه في حالتي الرفع والجر؛ لالتقاء الساكنين: الياء الساكنة، والتنوين، نحو: (قاضي +اٍ)، وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين؛ لأن "التنوين حرفٌ دخل لمعنى، فإذا حُذف، أخلَّ بذلك المعنى"(١) وذكر النحويون علتين لحذف ياء المنقوص دون التنوين(٢):

**الأولى:** بقاء الكسرة بعد حذف الياء دليل عليها، بخلاف التنوين فلا يوجد في اللفظ ما يدل عليه.

**الثانية:** أن التنوين علامة دخلت لمعنى هو التمكين والصرف، والياء ليست بعلامة.

أما في حالة نصب المنقوص فتثبت ياؤه مع التنوين، وتُحرك بالفتحة لخفتها، نحو قوله تعالى: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ ﴾ **[آل عمران:١٩٣]**

أما الاسم المقصور فهو: كل اسم معرب آخره ألف لازمة في الإعراب كله، نحو: فتى، وعصا(٣). وسُمِّي مقصورًا لأن حركات الإعراب قصرت عنه، أي: حُبِسَتْ عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر، فإعرابه مُقَدَّر في آخره لا يظهر(٤).

والاسم المقصور على ضربين: إما أن يكون منونًا، وهو المصروف، نحو: عصًا وفتى، أو غير منوَّن، وهو الممنوع من الصرف، مثل: حُبْلَى ودُنيا، وما يعنينا في دراستنا هو القسم الأول، حينما يجتمع التنوين مع الألف.

وألف المقصور إما أن يكون أصلها الواو، مثل: عصًا وملْهًى، أو الياء، مثل: فتًى ومَبْنًى، فأصلها: عصوٌ وملْهوٌ، وفتيٌ ومَبْنَيٌ، إلا أن الواو والياء تحركتا وانفتح

---

(١) شرح المفصل ١/١٦١.

(٢) ينظر: علل النحو، ص: ١٧٥، وأسرار العربية، ص: ٥٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي ١/٥٦٦.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة١/١١٧، وأسرار العربية ص ٥٦، وتوجيه اللمع ص ٨٤، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٧.

ما قبلهما فقُلبتا ألفا، وعند دخول التنوين عليها يلتقي ساكنان: التنوين، والألف، فتُحذف الألف منهما، وكان حذفها أولى لسببين:

**الأول**: أن الألف إذا حُذفت بقيت الفتحة في اللفظ تدل عليها، بخلاف التنوين فلا دليل عليه في اللفظ.

**الثاني**: أن التنوين علامة دخلت لمعنى، وهو التَّمكين والصَّرف، والألف ليست بعلامة.

وإذا وقفت على المقصور المرفوع أو المجرور أو المنصوب المنون وقفت بالألف إجماعًا، ويرى ابن يعيش أنهم أعادوا الألف عند الوقف لاستخفافهم إياها، بخلاف الياء لم يعيدوها لثقلها(١).

وإذا وقفت على المقصور المرفوع أو المجرور أو المنصوب المنون وقفت بالألف إجماعًا، واختلف العلماء في هذه الألف على ثلاثة مذاهب هي:

الأول: ذهب سيبويه وابن جني(٢) إلى أن الألف في الرفع والجر هي الأصلية (لام الكلمة)، وفي النصب هي المبدلة من التنوين.

الثاني: مذهب أبي عمرو بن العلاء والكسائي وابن كيسان والسيرافي الذين يرون أن الألف في الأحوال الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر هي لام الكلمة، وليست المبدلة من التنوين.

الثالث: مذهب الفراء والمازني وأبي علي الفارسي الذين يرون أن هذه الألف في الأحوال الثلاث هي المبدلة من التنوين، والأصلية محذوفة للقائها المبدلة من التنوين(٣).

---

(١) ينظر: علل النحو ص ١٧٨، وأسرار العربية ص ٥٧، وتوجيه اللمع ص ٨٥.

(٢) ينظر: اللمع ص١٦.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة١/١١٧، والمرتجل ص ٤٦، والتبيين ص١٨٦، وتوجيه اللمع ص٨٥.

**والخلاصة:** أن العلماء قد اتفقوا على حذف ياء المنقوص وألف المقصور إذا اجتمعتا مع التنوين فيرى العلماء حذفهما، واختلفوا في تفسير أسباب الحذف على مذاهب سبق عرضها.

**والذي تراه الباحثة** هو أن اجتماع التنوين مع ياء المنقوص أو ألف المقصور هو المسوغ الذي استند إليه العلماء في وجوب حذف الألف من المقصور، وحذف الياء من المنقوص، والاكتفاء بالتنوين؛ لتمكن الكلمة في باب الاسمية ودليل على الصرف (التنوين)، وهو أيضًا ما ذكره غير واحد من العلماء، وبهذا الاجتماع حدث تغيير في بنية الكلمة بحذف لامها كما في قاضي ووزنها الصرفي فاعل، وباجتماع التنوين مع الياء وجب حذف هذه الياء فأصبح الوزن الصرفي لها (فاعٍ). وكذلك عصا من عصو على وزن فعل، وباجتماع التنوين مع الألف حُذفت الألف لام الكلمة فتغيرت البنية الصرفية بعد تنوينها إلى (فعًا).

**٢/ اجتماع همزة الممدود الزائدة للتأنيث مع ألف التثنية:**

تحدث ابن يعيش عن اجتماع ألف التثنية مع همزةِ الممدود الزائدةِ للتأنيث، نحو: (صحراء)، فقال: "وأما كونها زائدة للتأنيث، فنحو: (حمراء) و(صحراء)، فالهمزة فيهما زائدة للتأنيث. والحق فيها أنها بدل من ألف التأنيث في (حبلى) و(سكرى)، وإنما قلبت همزة لاجتماعها مع ألف المد قبلها"(١). وقال: "فإذا ثنَّيْتَ الممدودَ فإن كانت همزتُهُ للتأنيث، نحو: (حمراء) و(صحراء) قلبتَها واوًا أبدًا، نحو قولك: (هاتانِ حَمْراوانِ وصَحْراوانِ)، و: (رأيت حمراوَيْنِ وصحراوَيْنِ)، و: (مررت بحمراوَيْن وبصحراوَيْن). وإنما قلبوها هنا ولم يُقِرُّوها على لفظها حملاً لها على الجمع المؤنّث السالم والنسبِ من نحوِ: صَحْراوات وخُنْفساوات، وصَحْراويّ، وحمْراويّ؛ لاجتماعهنّ في سلامة الواحد وزيادة الزائدَيْن في الآخِر منهنّ للمعنى"(٢).

(١) شرح المفصل ٤/٢٤٦.

(٢) شرح المفصل ٤/٢٤٧.

**وللتفصيل في هذه المسألة وبيان أحكامها وآراء العلماء فيها الآتي:**

اختُلف في همزة الاسم الممدود الزائدة للتأنيث، نحو: (صَحْراء، وحَمْراء، وخُنْفَساء) عند تثنيتها على أقوال:

– **الأول:** وهو الغالب قلب الهمزة واوًا عند التثنية، ولم يذكر سيبويه فيها إلا هذا الوجه، فيقال: صحراوانِ، وحمراوانِ، وخنفساوانِ(١).

– **الثاني:** جواز بقاء الهمزة، وجواز قلبها ياء، فيقال: حمراءانِ، وحمرايانِ بالياء على مذهب الكسائي(٢)، ونقله النحاس عن الكوفيين(٣)، وقال أبو حيان: "أما إقرارها همزة فهو شاذ، وحكاه أبو حاتم وابن الأنباري عن العرب. وأما قلبها ياءً فهي لغة لفزارة"(٤).

– **الثالث:** جواز حذف الألف الممدودة فيما طال من الممدود، نحو: (عاشوراء، وخنفساء)، فيقال في تثنيتهما: (عَاشُوران، وخُنفسان). ذكره السيرافي عن الكوفيين، ومنعه البصريون(٥).

– **الرابع:** أجاز الكوفيون عند التثنية إبقاء همزة الاسم الممدود أو قلبها واوًا فيما قبل ألفه واو، نحو: عشواء، ولأواء، فيقولون: عشواءان، ولأواءان، وعشواوان، ولأواوان. وأُبقيت الهمزة كراهة إثقال الكلمة بوجود واوين ليس بينهما إلا حاجز غير حصين، وهو الألف الساكنة(٦).

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٤١/٤، والمقتضب٣٩/٣، وشرح كتاب سيبويه ١٤١/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧٨٢/٤، وتوضيح المقاصد ١٣٦٨/٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٤١/٤، وشرح التعريف بضروري التصريف ص ١٠٢. والتذييل والتكميل ٢٥/٢، والمساعد ٦٠/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤/٢، وارتشاف الضرب ٥٦٢/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٢٤/٢.

(٥) تنظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢١/٢، وشرح كتاب سيبويه ١٤٢/٤، والمخصص ٤٣٠/٤، والتذييل ٣٦/٢.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٤٢/٤، والمخصص ٤٣٠/٤، والتذييل والتكميل ٢٥/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٩/٦.

وأصل هذه الهمزة الزائدة للتأنيث هو الألف عند الجمهور[١]، خلافًا للأخفش[٢]، والكوفيين.

فالأصل في نحو: حمراء، وصحراء، وبيضاء هو: حمْرَى، وصَحْرَى، وبَيْضَى على وزن (فَعْلَى)، فلمّا أرادوا التوسع في اللغة؛ ليتوسّعوا بذلك في نظم الشِّعر والخطابة والسَّجع، زادوا قبل الألف التي في (حَمْرَى وأمثالها) ألفًا للمدِّ تكثيرًا لأبنية التّأنيث، وليجعلوا له بناءان ممدود وهو باب (حَمْرَاء)، ومقصور وهو باب (حُبْلَى)، فاجتمع في آخر الكلمة ساكنان ألف التّأنيث طرفًا بعد ألف المد الزائدة، ولا يجوز الجمع بين ساكنين، ولم يجز حذف إحداهما؛ لأنَّ كُلًّا منهما دخلت لمعنًى، وحذفها يُخِلُّ بالمعنى الذي دخلت من أجله.

فلو حُذفت ألف المد (الأولى) لذهب المدّ، والكلمة مبنية على المدّ، ولألتبس المقصور بالممدود، ولو حُذِفَت ألف التأنيث (الثانية) لزالت علامة التأنيث، فلمَّا امتنع حذف إحداهما، عَمَدوا إلى تحريك إحداهما، ولم يجزْ أن يُحَرِّكوا الأولى لأمرين:

أحدهما: أنّ الألف الأُولى زيدت للمدِّ، فلو حَرّكوها لفارقت المد؛ لأن الحركة تُبطل المدّ المقصود.

والثّاني: أنَّ الألف لا يمكن تحريكها فلو حَرّكوها لانقلبت همزة، وبعدها ألف التّأنيث، فكانت الكلمة تؤول إلى القصر وهم يريدونها ممدودة. فعمدوا إلى تحريك الثانية فانقلبت همزة[٣]، وكانت الثانية أَوْلَى بالتحريك لأمرين:

"أحدهما: أنَّ بحركتها تصير الكلمة ممدودة.

والثاني: أنّ ألف التّأنيث قد شُبِّهت بالأصول من حيث كانوا يقلبونها ياء في جمع التّكسير إذ قالوا: (حَبالِي) وكانوا يجعلونها حرف رَوِيٍّ، فلمّا أشبهت الأصول

---

(١) ينظر: الكتاب ٢١٣/٣، وشرح كتاب سيبويه ١٢٨/٥، وارتشاف الضرب ٥٦١/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٦٨/٣.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٥٤/٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٨٤/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٧٩/٣- ١٢٨/٥، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٥٤/٤، وشرح التصريف للثمانيني ص ٣٢١، وشرح المفصل ١٧/١٠، والكناش ٢١٩/٢.

كانت أحقّ بالحركة، ولمّا حرّكوا الثّانية وهي ألف التّانيث، والألفُ إذا حُرّكت إنّما تنقلب إلى أقرب الحروف إليها وهي الهمزة فقالوا: (حَمراءُ) و(صَفراءُ) فحصل لهم المدُّ الذي قصدوه"(١).

وبهذا نتبيَّن أن همزة الاسم الممدود الزائدة للتأنيث، نحو: (صحراء) ونظائرها أصلها ألف التأنيث المقصورة؛ لذلك جُمِعَتْ على (صَحَارِي) بانقلاب الهمزة ياء، ولو كانت أصلية لثبتت في الجمع، ولقيل: (صحارئ) بالهمز(٢).

وذكر ابن يعيش علّة قلبها واوًا عند اجتماعها مع ألف التثنية هي: "حملها على الجمع المؤنّث السالم والنسبِ، نحوِ: صَحْراوات، وخُنْفساوات، وصَحْراوِيّ، وحمْراوِيّ؛ لاجتماعهنّ في سلامة الواحد وزيادة الزائدَيْن في الآخِر منهنّ للمعنى"(٣). فالتثنية وجمعا التصحيح والنسب تُجْرَى مُجْرًى واحدًا(٤).

وذكر العلماء عِلَلًا أخرى منها: كراهة بقاء الهمزة؛ لكونها مُنقلبة عن الألف الزائدة للتأنيث؛ لأن وقوعها بين ألفين كاجتماع ثلاث ألفات، والعرب تكره توالي الأمثال، فعدلوا بها إلى الواو، وكانت الواو أولى من الياء؛ لأنها أبين في الصوت من الياء(٥).

**والذي تميل إليه الباحثة** في حال اجتماع همزة الاسم الممدود الزائدة للتأنيث مع ألف التثنية هو قلبها واوًا، وهو ما أجمع عليه علماء البصرة والكوفة على حد سواء، أما إبقاؤها همزة فقد ذهب أبو حيان إلى شذوذه، وأما قلبها ياء فلم يقل به إلا بعض الكوفيين، وأما حذفها مع الألف قبلها فقد أجازه الكوفيون ومنعه البصريون.

### ٣/ اجتماع خمس متحركات أو ست:

تحدث ابن يعيش عن اجتماع خمسة متحركات أو ستة في اسمين رُكِّبا اسما واحدا، فكان مما قاله: "من العرب من يقول: (أَحَدَ عْشَرَ، ثَلاثَةَ عْشَرَ)، فيُسَكِّنُ العين، وذلك أنهم لما ركَّبوا الاسمَيْن اسمًا واحدًا تَوالَى في (أَحَدَ عَشَرَ) ست

(١) شرح التصريف للثمانيني، ص: ٣٢١.
(٢) ينظر: الكناش ٢/٢١٩.
(٣) شرح المفصل ٤/٢٤٧.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٦/٤٤٣.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/١٤١، والمقاصد الشافية ٦/٤٤٣، والتصريح ٢/٥٠٩.

متحركات، وفي (ثَلَاثَةَ عَشَرَ)، و(خَمْسَةَ عَشَرَ) خمسُ متحرّكات، ولا يتوالى في كلمة أكثرُ من ثلاثِ حركات إلَّا أن يكون مخفَّفًا من غيره، فيجتمع فيه أربعُ متحركات، نحوُ: (عُلَبِط)، و(هُدَبِد)، وأصلُهما: (عُلابِطٌ) و(هُدابِدٌ)، فحُذفت الألف تخفيفًا. فلا يجتمع في كلمة أكثرُ من أربعِ متحركات، فلما اجتمع في (أَحَدَ عَشَرَ) ست متحركات وفي (خَمْسَةَ عَشَرَ) خمسُ متحركات، أسكنوا الحرفَ الذي بتحريكه يكون الخروجُ عن منهاجِ الأسماء وطريقِها"[١].

**وللتفصيل في هذه المسألة وبيان أحكامها وتوضيح آراء العلماء فيها نذكر الآتي:**

تحدّث النحويون المتقدّمون عن كراهية العرب أن يجمعوا أربع حركات في كلمة واحدة، وبيَّنوا أنه ليس من أصول اللغة العربية؛ لأن كلام العرب مبني على الخفَّة. فنلحظ أبنية الرباعي الخمسة في العربية (فَعْلَلٌ، فِعْلِلٌ، فِعْلَلٌ، فُعْلُلٌ، فِعَلٌّ)، أنّ الساكن فيها حجز بين المتحركات فلم تجتمع؛ لكراهتهم اجتماع أربع متحركات في كلمة كُلّ حروفها أصول، وحملهم استثقال ذلك على ألاَّ يجمعوا بين أربع حركات في كلمتين[٢]. وعلَّلوا ذلك بأن اجتماع الحروف المتحركة تؤدي إلى العجلة في الكلام، واجتماع الحروف الساكنة تجعلهم يبطئون؛ ولهذا بنى العرب كلامهم على متحرك وساكن، أو متحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين ولا أربعة أحرف متحركة؛ ليكون الكلام معتدلًا[٣].

ولكون التركيب يجعل الاسمين اسمًا واحدًا عدَّ سيبويه الأعداد المركبة اسمًا واحدًا، حينما يُضَمُّ (أحد) وغيره من الأعداد المفردة إلى (عشر)[٤].

وفَتْحُ عين (عَشَر) حين تركيبها في (أحد عشر)، وفي (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) هو الأصل؛ لأنها لغة كثير من القبائل العربية[٥]. ومن العرب من

---

(١) شرح المفصل ١٨١/٤.

(٢) ينظر: الكتاب، ١٩٢/٤، ٢٨٩، والأصول ١٨٤/٣، وليس في كلام العرب لابن خالويه، ص:١٧١، وعلل النحو، ص: ٢٠٣.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص: ٧١.

(٤) ينظر: الكتاب، ٥٥٧/٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٠٧/١، والكناش ٣٠٢/١، والتذييل ٣١٧/٩.

يُسكِّنها في الأعداد المركبة؛ لأنهم استثقلوا اجتماع أربع حركات فيها فأكثر؛ لتوالي خمسة أحرف أو ستة متحركة، وليس في كلام العرب أكثر من ثلاث حركات متواليات إلا ما كان مخفَّفًا، والأصل غيره؛ لذلك خفَّفُوا بتسكين العين من (أَحَدَ عْشَرَ) – وهو الحرف المتحرك الرابع– ليوافق ترتيب حركات الأصول في كلامهم، وفعلوا هذا في الأعداد المركبة عدا (اثني عشر)[1]؛ "لئلا يجتمع ساكنان، وليس في كلام العرب جمعٌ بين ساكنين إلا أن يكون الساكن الثاني بعد حرفٍ من حروف المد واللين مُدْغَمًا في مثله، نحو: (دابَّة)"[2]. وما ورد من تسكين عين (عشر) فيها فهو محمول على الندور[3]، وقرأ به أبو جعفر المدني وهُبَيْرَةَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦] ومع هذا فأبو جعفر يتخلص من التقاء الساكنين، إما بمَدِّ أَلِفِ (اثْنَا)، أو بِحَذْفِ الْأَلِفِ من (اثنا) كما هي رواية النَّهْرَوَانِيِّ عن أبي جعفر[4].

ومن شواهد لغة تسكين عين (عشر) مع الأعداد الأخرى غير اثنين قراءةُ أبي جعفر المدني، ورواية هُبَيْرَةَ

عن حَفْصٍ فقد قرآ قوله تعالى:﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف:٤]، وقوله تعالى:﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر:٣٠] بتسكين العين من (عشر)[5].

**وإذا اجتمعت (عشرة) مع الأعداد من واحد إلى تسعة** ورُكِّبت معها ففي شينها لغتان[6]:

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٠٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٢/٣، وتوضيح المقاصد ١٣٢٥/٣، والمساعد ٧٩/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٠٨/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٧٣/٣.

(٤) ينظر: الكنز في القراءات العشر للواسطي ١٢٩/١، ٤٩٧/٢، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٧٩/٢.

(٥) تنظر قراءتهما في المبسوط للنيسابوري، ص: ٢٢٦، والنشر في القراءات العشر ٢٧٩/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، وشرح كتاب سيبويه ٩٠/٢، وعلل النحو، ص: ٤٩٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢٩٦/١، وشرح الرضي ٢٩٤/٣.

**الأولى: لغة أهل الحجاز**، تسكِّنها مع فتح العين، فتكون (عَشْرَة) على وزن (تَمْرَة)، وذلك للتخفيف؛ لتوالي أكثر من ثلاث حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وبلغتهم جاء التنزيل[١]، كقوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة:٦٠]، وقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

**الثانية: لغة بني تميم**، كَسْرُها مع فتح العين، فتكون (عَشِرَة) على وزن (كَلِمَة)، وعلى لغتهم جاءت القراءة الشاذة: ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشِرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾[٢]. "واختاروا كسر الشين لثقل الْمُؤَنَّث في اللَّفْظ وَالْمعْنَى، فَأَما اللَّفْظ فلزيادة الْهَاء، وَأما الْمَعْنى فوقوعه للمؤنث"[٣].

أما شين (عشر) المستعملة مع المركّب للمعدود المذكر، وشين (عشرة) غير المركبة فمفتوحة دائمًا[٤].

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط ٣٦٩/١: "وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: (عَشْرَةَ) بِسُكُونِ الشِّينِ".

(٢) هذه قراءة يحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمر ومُجَاهد وابن أبي لَيْلَى. ينظر: المحتسب ٢٦١/١، والبحر المحيط ٣٦٩/١.

(٣) علل النحو، ص: ٤٩٩.

(٤) ينظر: الكتاب، ٥٥٧/٣، وعلل النحو، ص: ٤٩٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢٩٦/١، وشرح الرضي ٢٩٤/٣.

## المبحث الثالث: أحكام الاجتماع في الأحكام النحوية

**ويشمل:**

**١- اجتماع شروط نصب المفعول له.**

**٢- اجتماع شروط إعمال اسم الفاعل.**

**وفيما يلي استعراض لمواضعها وبيانها:**

### ١/ اجتماع شروط نصب المفعول له:

تحدث ابن يعيش عن شروط نصب المفعول له فكان مما قاله: "اعلم أنّه لا بدَّ لكلّ مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث: أمّا كونُه مصدرًا، فقد تقدّم الكلام عليه لمَ كان مصدرًا. وأمّا اشتراطُ كونه فعلًا لفاعلِ الفعل المعلَّل؛ فلأنَّه علّةٌ وعُذْرٌ لوجود الفعل، والعلّةُ معنًى يتضمّنه ذلك الفعلُ، وإذا كان متضمِّنًا له صار كالجُزْء منه، يقتضي وجودُه وجودَه...وأمّا اشتراطُ كونه مقارِنًا له في الوجود، فلأنّه علّةُ الفعل، فلم يجز أن يخالِفَه في الزمان، فلو قلت: (جئتُك إكرامَك الزائرَ أمْسِ) كان مُحالًا؛ لأنّ فعلك لا يتضمّن فعلَ غيرِك. وإذا قلت: (ضربتُه تأديبًا له)، و(قصدتُه ابتغاءَ معروفه)، فقد جمعَ هذه الشرائطَ الثلاثَ. فإن فُقد شيءٌ من هذه الشرائط، لم يحسن انتصابُه.."(١)

**ولتوضيح هذه المسألة وتفصيل أراء العلماء فيها ما يأتي:**

ذكر ابن يعيش في نصه ثلاثة شروط لابد من اجتماعها لانتصاب المفعول له، وبفقدها أو بعضها يمتنع النصب، ويزول الحكم الناشئ باجتماعها، ولا بد من الجرّ باللام، وهذه الشروط هي: أن يكون مصدرا، وأن يكون مشاركًا لفعله في الفاعل، والزمان، وهو تابع في هذا للزمخشري في مفصله. وما ذكره الزمخشري هو ما قاله عبد القاهر الجرجاني، وقد أشار إلى هذه الشروط الثلاث بنصها(٢)، ولعل الزمخشري تبعه فيما ذكر.

---

(١) شرح المفصل ٢/١٣٠.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٦٨.

واختلف النحويون في الشروط الواجب اجتماعها لنصب المفعول له، فاقتصر النحويون المتقدمون أمثال: سيبويه[١]، وابن السراج[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]، وابن جني[٤] على ذكر ثلاثة شروط، وهي: أن يكون مصدرًا، وأن يكون العامل فيه فعلًا من غير لفظه، وأن يكون عذرًا وعلةً لوقوع الفعل، فقال سيبويه: "باب ما يَنتصب من المصادر؛ لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر، فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه"[٥].

وأضاف بعض من تأخّر[٦] عن السابقين ثلاثة شروط أخرى لنصب المفعول له، وهي[٧]:

١- أن يشارك المصدر الفعل في الزمان، قاله الجرجاني[٨]، ووافقه الأعلم[٩]، وتبعهم في هذا الشرط الزمخشري، وابن يعيش[١٠]، وابن الخباز[١١]، وابن الحاجب[١٢]، وابن عصفور[١٣]، والرضي[١٤]، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد ممّن تقدّم عليهم، فيجوز عندهم: أكرمتُك أمسِ طمعًا غدًا في معروفك.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٦٧/١.

(٢) ينظر: الأصول ٢٠٦/١.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي، ص: ١٩٧.

(٤) ينظر: اللمع، ص: ٥٨.

(٥) الكتاب ٣٦٧/١.

(٦) أقصد بالمتأخرين هنا العلماء بعد القرن الرابع الهجري.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٤/٧، وتوضيح المقاصد ٦٥٤/٢، وشرح كتاب الحدود في النحو، ص: ٢١٦.

(٨) أشرت إلى هذا في التمهيد للمسألة.

(٩) لم أجد قوله في كتبه، وإنما أشار إليه أبو حيان في التذييل والتكميل: ٢٣٨/٧.

(١٠) أشرت إلى هذا في التمهيد للمسألة.

(١١) ينظر: توجيه اللمع، ص: ١٩٧.

(١٢) ينظر: الكافية في علم النحو، ص: ٢٣.

(١٣) ينظر: المقرب ١٦١/١.

(١٤) ينظر: شرح الرضي ٥١٠/١.

٢- وأن يشارك المصدر الفعل في الفاعل، وممن قال به الجرجاني[١]، ووافقه الأعلم[٢]، وتبعهم في هذا الشرط الزمخشري، وابن يعيش[٣]، والجزولي[٤]، والجزولي[٤]، وابن مالك[٥]، وابن هشام[٦]، وقال به الرضي، ولكنه جوَّز عدم اشتراكهما في الفاعل أيضًا، قال: "وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يقوى في ظني وإن كان الأغلب هو الأول، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه- في نهج البلاغة: (فأعطاه الله النظرة استحقاقًا للسخطة واستتمامًا للبليَّة) والمستحق للسخطة إبليس، والمعطي للنظرة هو الله تعالى"[٧].

وذهب ابن خروف إلى جواز عدم اتحاد الفاعل، بحجة أنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد:١٢] ففاعل الرؤية هو الله -عز وجل-، وفاعل الخوف والطمع الخلق[٨]. وأوّله ابن مالك بما يتّحد به المصدر مع فعله في الفاعل، وأنّ معنى (يُريكم): "يجعلكم تَرون، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير"[٩]. ورد السامرائي تأويل النحويين بأنه تأويل بعيد دعت إليه قاعدتهم النحوية، ولم تدع إليه ضرورة تعبير[١٠].

(١) أشرت إلى هذا في التمهيد للمسألة.
(٢) لم أجد قوله في كتبه وإنما أشار إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٤٠/٧.
(٣) أشرت إلى هذا في التمهيد للمسألة.
(٤) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو، ص: ٢٦١.
(٥) ينظر: التسهيل، ص: ٩٠.
(٦) ينظر: قطر الندى، ص: ١٧.
(٧) ينظر: شرح الرضي ٥١٠/١- ٥١١.
(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٩/٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٥١١/١.
(٩) شرح التسهيل ١٩٧/٢.
(١٠) ينظر: معاني النحو ٢٧٤/٢.

٣- وأن يكون المصدر قلبيًا، فلا يصح أن تقول: (جئت قتلًا للكافر)؛ لأن القتل ليس قلبيًا، وهذا الشرط ذكره السهيلي، وتلميذه الرندي، وابن الخباز[١]، وابن هشام[٢]، وجاء في القرآن الكريم خلافه، قال تعالى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزخرف:٥٨]. وأنكر الرضي هذا الشرط ونقضه بجواز قولهم: "جئتك اصطلاحًا لأمرك، وضربته تأديبًا اتفاقًا"[٣]. وناقش السامرائي شروط المتأخرين في كتابه معاني النحو ورأى أن واقع الاستعمال ونصوص اللغة لا تؤيدهم[٤].

وتميل الباحثة بعد هذا العرض إلى أن الشروط الواجب اجتماعها لنصب المفعول له، هي الشروط الثلاثة التي ذكرها المتقدمون، وما أضافه ابن يعيش أو المتأخرون من مشاركة المفعول له الفعل في الفاعل أو الزمان أو أن يكون قلبيًا هي شروط مختلف فيها، ووردت عن العرب نصوص لا تؤيد ما ذهبوا إليه، ولبيان صحة ما ذهبوا إليه عمدوا إلى تأويل هذه النصوص، ومنها تأويلهم قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم:٢٤]، وقول الشاعر:

**وحلَّتْ بُيوتي في يَفَـــاعٍ مُمنَّعٍ يُخَالُ بِه راعي الحمولةِ طَائرا**
**حِذارًا عَلَى أنْ لا تُصَابَ مقَادتي ولا نِسوتي حَتَّى يَمُتْنَ حَرائرا**[٥]

فاعل (حلَّت) في الظاهر غير فاعل (حذارًا)، ولكنهم أوّلوه بأن المعنى في قوله: (وحلّت بيوتي)، أي: (أحللتُ بيوتي حذارًا)، فالفاعل عندهم متَّحد في التقدير[٦].

## ٢/ اجتماع شروط إعمال اسم الفاعل:

(١) ينظر: الروض الأنف ١٥٨/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٥١٠/١.
(٢) ينظر: أوضح المسالك ١٩٧/٢.
(٣) ينظر: شرح الرضي ٥١٢/١.
(٤) ينظر: معاني النحو ٢٧٣/٢.
(٥) البيتان من الطويل وهما للنابغة في ديوانه، ص: ٨٢-٨٣. وهما من شواهد الكتاب ٣٦٨/١، والأصول ٢٠٧/١، والمقاصد النحوية ٢٧٤/٣.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ١٩٧/٢، والتذييل ٢٤١/٧.

تحدث ابن يعيش عن إعمال اسم الفاعل متطرقا إلى ذكر الشروط التي إذا اجتمعت فيه عمِل عمَل فعله، فكان مما قاله: "وإنّما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ومكرمٌ خالدًا الساعةَ)؛ لأنّه على لفظ المضارع؛ إذ كان جاريًا عليه في حركاته وسكناته وعددِ حروفه، وهو في معناه، فلمّا اجتمع فيه ما ذُكر؛ عمِل عملَه"(١).

وقال في موضع آخر: "قد تقدّم القول بأنّ أصلَ العمل إنّما هو للأفعال، كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء، واسمُ الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها كما أن المضارع محمول

عليه في الإعراب، وإذ عُلم ذلك فليُعْلَمْ أن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصُول، فلمّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل... ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو استفهام، أو نفي"(٢).

**ولبيان هذه المسألة وما فيها من آراء للعلماء أُفصّلها بما يلي:**

لإعمال اسم الفاعل أربعة شروط: شرطان عدميَّان، وشرطان وجوديَّان، لكنه يختلف في اشتراط هذه الشروط بحسب نوعه وعمله(٣). فلاسم الفاعل نوعان: متصل بأل، ومجرد عن أل.

فالنوع الأول، وهو المتصل بأل لا يُشترط لإعماله أي شرط؛ لأن "أل" فيه موصولة، واسم الفاعل صلتها، والأصل في الصلة أن تكون فعلا، ولأن اسم الفاعل بعد دخول "أل" عليه تخلَّصت للوصفية وأصبحت الوصفية غالبة عليها دون الاسمية؛ لأن فيها معنى الفعل، فصار اسم الفاعل المتصل بأل نائب مناب الفعل؛

---

(١) شرح المفصل ١١٣/٦.

(٢) شرح المفصل ١١٧/٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٧٤/٣، وشرح الرضي ٢٢١/٢ و ٤١٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦٧/٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٤٩، والمقاصد الشافية ٢٧٠/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١٢/٢.

ولذا صح عطف الفعل عليه(١)، نحو قولـه تعـالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾(٢).

أما النوع الثاني، وهو المجرد من "أل" فيُشترط لإعماله النصب أربعة شروط:

**شرطان عدميَّان(٣):**

**الأول:** عدم التصغير، فلا يقال: هذا كُوَيْتِبٌ الدرسَ. وخالف في هذا الكسائي مستندا إلى ما حكاه عن بعض العرب من قولهم: أظنُّني مُرْتَحِلًا فسُوَيِّرًا فَرْسَخًا. وهذا لا حجة فيه؛ لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها رائحةُ الفعل.

**الثاني:** عدم الوصف قبل العمل فلا يقال: هذا ضاربٌ عنيفٌ زيداً؛ لأن العمل من شأن الأفعال والتصغير والوصف من خصائص الأسماء، فيزيلان شبه الفعل معنىً ولفظًا. وخالف في هذا الكسائي أيضا محتجًّا بقول الشاعر:

إذا فاقِدٌ خطباءُ فرخين رجَّعَتْ ذكرْتُ سُلَيْمَى في الخليطِ المُزايلِ(٤)

ولا حجة فيه؛ لأن "فرخين" يُمكن أن يُحمل على أنه منصوب بـ"رجَّعَتْ" على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجَّعتْ على فرخين، فحذف "على" وتعدَّى الفعل بنفسه فنَصَبَ.

**وشرطان وجوديَّان(٥):** وهما: الدلالة على الحال أو الاستقبال، والاعتماد إما على ذات أو حرف مختص بالفعل.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٨٥٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٧٠.

(٢) سورة الملك، من الآية ١٩.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢١٦/٤، توضيح المقاصد ٨٥٢/٢، والمقاصد الشافية ٢٧٠/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١٢/٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم. ينظر: المقاصد النحوية ١٤٣٦/٣.

ــ وهو من شواهد شرح التسهيل ٧٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦، والتذييل والتكميل ٣٠٦/١٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٧٢/٣، وشرح الرضي ٤١٥/٣، والتذييل والتكميل ٣١٩/١٠، والمقاصد الشافية ٢٦١/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١٢/٢.

واشتُرط له الدلالة على الحال أو الاستقبال لأن اسم الفاعل عَمِلَ لمشابهته الفعل، وهو يُشبه دائما الفعل المضارع لفظا، من جهة عدد حروفه، وترتيب حركاته وسكناته، ولكون اسم الفاعل لم يعمل بالأصالة وإنما لمشابهته الفعل اشتُرط فيه مع الشبه اللفظي الشبهُ المعنوي لتتمَّ المشابهة، وهو أن يدل على الحال أو الاستقبال؛ كي تتم المشابهة اللفظية والمعنوية بينه وبين الفعل المضارع، ولو دلَّ على الزمن الماضي لم تكتمل المشابهة بينه وبين الفعل الماضي؛ لأنه أشبهه من جهة المعنى ولا يُمكن أن يُشبهه من جهة اللفظ إذا كان ثلاثيا؛ لنقصان حروف الفعل الماضي عن حروف اسم الفاعل(١). وخالف في هذا الشرط الكسائي وتبعه هشام وابن مَضَاء(٢)، فأجازوا أن يعمل اسم الفاعل الدال على الزمن الماضي؛ مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾(٣)، فالآية في قصة أصحاب الكهف، وقصتهم متقدِّمة على نزول القرآن بسنين عديدة، فهي في الزمن الماضي، ومع هذا نرى اسم الفاعل "باسط" نصب "ذراعيه" وهو دال على الزمن الماضي.

ورد الجمهور على الكسائي ومن تبعه بأن القصة وإن وقعت في الزمن الماضي فهي محمولة على حكاية الحال(٤)، وهي أن نفرض أن القصة واقعة الآن والمتكلم يحكيها، أو أن نفرض أن حكاية قصتهم حصلت في أثناء وقوع قصتهم، وإذا حُملت الآية على حكاية الحال كانت الآية دالة على الزمن الحاضر. والذي يؤيِّد قول الجمهور دليلان(٥):

---

(١) ينظر: الأصول ١/١٢٣، الإيضاح في علل النحو، ص: ١٣٥، وأسرار العربية، ص: ٤٩، وشرح الرضي ٢/٢٢٢، و ٣/٤١٦، والتذييل والتكميل ١٠/٣٢٤.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣٢٤، وشرح قطر الندى ص ٢٧١.

(٣) سورة الكهف، من الآية ١٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٣/٤١٨.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى ص ٢٧١، والتصريح ٢/١٢.

أولهما: أن الله سبحانه وتعالى قال قبل جملة الشاهد:﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ (١)، فعبَّر بالفعل المضارع "ونقلبهم" دون الماضي؛ مما يدل على أن الآية دالة على الزمن الحاضر.

وثانيهما: أن الواو في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ (٢) واو الحال، والجملة الاسمية في محل نصب على الحال. وهنا نلحظ أن اسم الفاعل "بَاسِطٌ" وقع خبرا لمبتدأ في الجملة الحالية، ومعلوم أن خبر الحال لا يكون ماضيا، فلا يصح أن تقول: سافر زيدٌ وأبوه بكى، فتعيَّنت دلالة "بَاسِطٌ" على الزمن الحاضر.

ويُستثنى من هذا الشرط عمله في الظرف والجار والمجرور، فيعمل اسم الفاعل فيهما وإن كان دالًّا على الزمن الماضي اتفاقًا، نحو: زيدٌ ضاربٌ أمسِ بالسوط؛ لأنه يكفيهما رائحة الفعل(٣).

واشتُرط له الاعتماد إما على ذات أو حرف مختص بالفعل لأن طلبه للفاعل والمفعول والعمل فيه على خلاف وضعه؛ لأن اسم الفاعل وُضع في الأصل للدلالة على ذات قائمة بالحدث، والذات التي هذه حالتها لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا، فاشتُرط لعمله تقويته إما بذكر ما وُضع محتاجا إليه، وهو الذات المخصِّصَة له، وإما بوقوعه بعد حرف هو بالفعل أولى، كحرفي الاستفهام والنفي(٤).

والاعتماد على الذات له ثلاث صور هي(٥):

أن يقع خبرا عن الذات، نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامَه.

أو يقع صفة للذات، نحو: جاءت امرأةٌ لابسةٌ نظَّارةً.

---

(١) سورة الكهف، من الآية ١٨.

(٢) سورة الكهف، من الآية ١٨.

(٣) ينظر: المرتجل ص ٢٣٨، وشرح الرضي ٤١٧/٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٤١٦/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤١٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦٩/٥، والمقاصد الشافية ٢٦٤/٤.

أو يقع حالا عن الذات، نحو: أقبل زيدٌ حاملاً كتابًا.

ومثال الاعتماد على حرف الاستفهام قولك: أكاتبٌ الزيدان الدرسَ؟ وهل حافظةٌ الطالبات القصيدةَ؟ وكل أدوات الاستفهام في هذا سواء.

ومثال الاعتماد على حرف النفي قولك: ما سامعٌ زيدٌ الصوتَ، ولا ضاربٌ أخوك غلامَه. وكل نافٍ يصلح لمباشرة الأسماء في هذا سواء، مثل: ما، ولا، وإنْ.

والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به، نحو: مُهينٌ زيدٌ عمرًا أم مكرمه؟ فـ"مهين" رفع "زيد"، ونصب "عمرًا" اعتمادًا على الاستفهام المقدر، أي: أمهين...؟ ونحو قولك: يا طالعا جبلًا، أي: يا رجلا طالعًا جبلاً(١). ومن شواهد هذا قوله تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾(٢)، وقوله الشاعر:

كَنَاطِحٍ صخرةً يومًا ليَفْلِقَهَا فلم يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ(٣)

أي: كَوَعْلٍ ناطحٍ صخرةً.

وأجاز الأخفش والكوفيون إعمال اسم الفاعل دون الاعتماد(٤)، مستدلين بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِيًا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ(٥)

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٢، وأوضح المسالك ١٨٢/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٨٣/٢، والتصريح ١٢/٢.

(٢) سورة فاطر، من الآية ٢٨.

(٣) هذا بيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦١.
وهذا البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وأوضح المسالك ١٨٣/٣، والمقاصد النحوية ١٤١٧/٣.

(٤) ينظر: تخليص الشواهد ص ١٨٢، والمقاصد الشافية ٦٠٣/١، والتصريح ١٩٤/١.

(٥) هذا بيت من الطويل، وهو لرجل من طيِّء لم يُعرف اسمه. ينظر: المقاصد النحوية ٤٨٧/١.
وهذا البيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١، والتذييل ٢٧٤/٣، وشرح قطر الندى ص ٢٧٣، والتصريح ٢٨١/١.

وَأجِيب بِأَن "خَبِير" خبر مقدم وَلم يُطَابق لِأَن بَاب فَعِيل لَا يلْزم فِيهِ الْمُطَابقَة كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾(١).

وهذه الشروطٌ الأربعة لنصب المفعول، أما رفع الفاعل فله حالان(٢):

أولاهما: أن يرفع الفاعل الظاهر فهذا لا يُشترط له الدلالة على الحال أو الاستقبال، وإنما يُشترط له الاعتماد والشرطان العدميان؛ لصحة قولنا: زيد قائم أبوه أمس، وذلك لأن أدنى مشابهةٍ للفعل تكفي في عمل الرفع؛ لشدة اختصاص المرفوع بالفعل.

وثانيهما: أن يرفع الضمير المستتر، فهذا لا يُشترط له أي شرط؛ لأنه لا يُعقل خلوُّ الوصف من مرفوعة، كما في نحو: جالس.

وكانت شروط نصب المفعول أكثر لأن المفعول أجنبي عن الفعل بخلاف المرفوع الذي له اختصاص شديد بالفعل.

وهذه شروطٌ في جواز العمل لا وجوبه؛ إذ يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينتصب بالوصف وأن ينخفض بإضافته إليه للتخفيف، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ (٣)، وقوله تعالى:﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾(٤) في السبع بالوجهين: النصب، والخفض، فالنصب على المفعولية، والخفض بالإضافة(٥).

---

(١) سورة التحريم، من الآية ٤. وينظر: التذييل والتكميل ٢٧٤/٣، وتخليص الشواهد ص ١٨٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٢٢١/٢، وتوضيح المقاصد ٨٤٩/٢.

(٣) سورة الطلاق، من الآية ٣. قرأها حفص بإضافة الوصف إلى معموله، وقرأها باقي القراء بتنوين الوصف وإعماله. ينظر: السبعة في القراءات ص ٦٣٩، والمبسوط في القراءات العشر ص ٤٣٨.

(٤) سورة الأنفال، الآية ١٨. قرأها حفص عن عاصم بإضافة الوصف إلى معموله، وقرأها ابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي بتنوين الوصف وإعماله. وقرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو: {وَأَنَّ اللَّهَ مُوَهِّنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ }، على إعمال الوصف المشتق من "وَهَّنَ". ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٠٤، والمبسوط في القراءات العشر ص ٤٣٨، والحجة للقراء السبعة ١٢٧/٤.

(٥) ينظر: شرح الممقدمة المحسبة ٣٩٠/٢، والمقاصد الشافية ٢٩٧/٤، وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٨٦/٢، والتصريح ١٩/٢.

## النتائج :

بعد الفراغ من كتابة هذا البحث يُمكنني الخروج بالنتائج الآتية:

١- أن الاجتماع في النحو هو انضمام شيئين أو أكثر في محل واحد، وهذا المحل إما أن يكون جملة، أو كلمة، أو ما هو أصغر منها كالحركة.

٢- ينشأ عن كل اجتماع أثرٌ في محله، وهذا الأثر حكمٌ نحويٌّ، وهذا الحكم يتنوَّع بين تغييرٍ، وذلك إذا كان محل الاجتماع كلمة، وبين ترتيبٍ أو عملٍ فيما إذا كان محل الاجتماع جملة.

٣- التغيير الناشئ عن الاجتماع هو تغيير صرفي، وهو إما إعلال بالتسكين، أو إعلال بالقلب، أو إعلال بالحذف.

٤- الشيئان المجتمعان لا بُدَّ لهما من شروط كي يصحَّ الحكم النحوي لاجتماعهما، فلو فَقَدَ أحدُهما شرطًا من شروطه زال الحكم النحوي الناشئ عن اجتماعهما.

٥- لا يمتنع وجود الاجتماع في أي نوع من أنواع الجمل، فهو يحصل في الجمل الاسمية والجمل الفعلية.

## المراجع


١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠ه.

٣- الأصول في النحو. لابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥ه.

٤- الأعلام، للزركلي، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٥- أمالي ابن الحاجب. لابن الحاجب، تح: د. فخر صالح، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٩.

٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦ ه.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ ه.

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٩- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد مهدي عبدالحي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢ه.

١٠- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩ ه.

١١- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، عثمان بن عمر، تح: د.موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٢ ه.

١٢- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩ه.

١٣- إيضاح المحصول من برهان الأصول، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، تحقيق: د. عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، ط١.

١٤- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ه.

١٥- البدر المنير، ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي، تح: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥.

١٦- البديع في علم العربية، لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك، تح: د. فتحي أحمد، مكة: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠
١٧- البرهان في علوم القرآن، للزركشي،أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦ه.
١٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزآبادى، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢١هـ.
١٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦ ه.
٢٠- التحرير والتنوير، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤.
٢١- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦ ه.
٢٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم،سوريا، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤١٨ه وما بعدها.
٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ ه.
٢٤- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١ه.
٢٥- التعريفات ، للشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٣ ه .
٢٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣ه.
٢٧- التعليقة على المقرب، للإمام بهاء الدين محمد بن إبراهيم الشافعي المعروف بابن النحاس، تحقيق جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، مطبعة السفير، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.
٢٨- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠ ه.
٢٩- تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ
٣٠- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة، مصر، ط٢، ١٤٢٨ ه.
٣١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبو محمد بدر الدين المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨ه.

٣٢- جمهرة اللغة، لابن دريد محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٣٣- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣ه.
٣٤- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجابي ، دار المأمون للتراث ، دمشق – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٣ ه .
٣٥- خزانة الأدب، البغدادي عبد القادر بن عمر، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨ه،
٣٦- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
٣٧- الدر المصون، للسمين الحلبي، تح: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم.
٣٨- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرحه وعلق عليه: الدكتور م. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.
٣٩- ديوان علقمة الفحل، شرح وتعليق: سعيد نسيب مكارم، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٩٦م.
٤٠- ديوان الهذليين، للشعراء الهذليين، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ١٣٨٥ ه.
٤١- الروض الآنف، للسهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٤٢- السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠ ه.
٤٣- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ومجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ ه.
٤٤- شرح الأشموني، للأشموني، علي بن محمد. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ه
٤٥- شرح التسهيل، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠ ه.
٤٦- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩ ه.
٤٧- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيَّاز، تحقيق أ.د هادي نهر و أ.د. هلال ناجي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ط١، ١٤٢٢ ه.
٤٨- شرح الرضي على الكافية، لنجم الدين الرضي، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا، ط٢ ،١٩٩٦م.
٤٩- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين، تحقيق محمد

باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ ه.
٥٠- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ ه.
٥١- شرح الكافية الشافية، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، تحقيق عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١.
٥٢- شرح المفصل، لابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي النحوي، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم بن محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٣٤ ه.
٥٣- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاد، تحقيق خالد بن عبد الكريم، المطبعة العصرية، ط١، ١٩٧٧ م.
٥٤- شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاد طاهر بن أحمد، تحقيق الأستاذ الدكتور علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط١، ٢٠١٦ م.
٥٥- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي. تح: فواز الشعار، بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه.
٥٦- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، لنجم الدين الرضي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥.
٥٧- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ه.
٥٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري شمس الدين محمد بن عبد المنعم الشافعي، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣ه.
٥٩- شرح كتاب الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤ ه.
٦٠- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
٦١- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١ ، ١٣٨٣ ه.
٦٢- الصحاح، للجوهري أبو النصر إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد بن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ه.
٦٣- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث.
٦٤- علل النحو، لابن الوراق محمد بن عبد الله بن العباس، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠ه.
٦٥- عمدة الكتاب، النحاس أحمد بن محمد، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٥ه

٦٦- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط ١.
٦٧- الكتاب، لإمام النحاة سيبويه (١٨٠ه): الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ه.
٦٨- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٩- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، تحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠.
٧٠- الكنز في القراءات العشر، لأبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، تحقيق الدكتور خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥ه.
٧١- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق الدكتور عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦ه.
٧٢- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٤ ه.
٧٣- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ محمد بن حسن بن سباع، تحقيق إبراهيم سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤ه.
٧٤- اللُّمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
٧٥- ليس في كلام العرب، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩ه.
٧٦- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن مهران النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١ م.
٧٧- مجالس العلماء، للزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣ه.
٧٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١٤٢٠ه.
٧٩- المخصص، لعلي بن إسماعيل بن سيدة، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧ ه.
٨٠- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢ ه.
٨١- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٠.
٨٢- معاني النحو، للسامرائي، دار ابن كثير، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٨ه.
٨٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٨٤- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ه.
٨٥- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، أبو القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م
٨٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ ه.
٨٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق الأستاذ الدكتور علي فاخر، الأستاذ الدكتور أحمد محمد، الدكتور عبد العزيز فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١ه.
٨٨- مقاييس اللغة = معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩ه .
٨٩- المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، عبد القاهر، تح: د. كاظم بحر المرجان، العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
٩٠- المقتضب، للمبرد محمد بن يزيد الأزدي، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
٩١- المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المراكشي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي
٩٢- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢ ه.
٩٣- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور أبي الحسن علي بن مؤمن، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ١٤١٤ ه.
٩٤- مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.
٩٥- منحة الألباب في شرح ملحة الإعراب، لابن المعافى عبدالحميد بن أحمد، تح: د. حسان الغنيمان، المدينة: رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية، ١٤١٧ه.
٩٦- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضياع، المطبعة التجارية الكبرى.
٩٧- النكت في القرآن الكريم، ابن فضال، علي بن فضال المجاشعي، تح: د. عبدالله الطويل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٨ه
٩٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر .
٩٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٠٠ م.

## فهرس الموضوعات


| م | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١- | ملخص | ١٩٣٤ |
| ٢- | Abstract | ١٩٣٥ |
| ٣- | المقدّمة: | ١٩٣٦ |
| ٤- | التمـــهيـــد : التعريف بابن يعيش والاجتماع | ١٩٣٨ |
| ٥- | المطلب الأول: تعريف موجزبابن يعيش: | ١٩٣٨ |
| ٦- | المطلب الثاني: تعريف الاجتماع: | ١٩٣٨ |
| ٧- | المبحث الأول: أحكام الاجتماع في الكلمات | ١٩٤٠ |
| ٨- | المطلب الأول : اجتماع الاسم واللقب: | ١٩٤٠ |
| ٩- | المطلب الثاني : اجتماع الاسم مع الفعل بعد حرف الاستفهام في باب الفاعل: | ١٩٤٥ |
| ١٠- | المطلب الثالث : اجتماع (إلّا) و(غير) في الوصفية. | ١٩٥٢ |
| ١١- | المطلب الرابع : اجتماع مستثنيين وأكثر. | ١٩٥٥ |
| ١٢- | المبحث الثاني: أحكام الاجتماع في الحرف | ١٩٦١ |
| ١٣- | ١/ اجتماع التنوين مع ياء المنقوص وألف المقصور: | ١٩٦١ |
| ١٤- | ٢/ اجتماع همزة الممدود الزائدة للتأنيث مع ألف التثنية: | ١٩٦٤ |
| ١٥- | ٣/ اجتماع خمس متحركات أو ست: | ١٩٦٧ |
| ١٦- | المبحث الثالث: أحكام الاجتماع في الأحكام النحوية | ١٩٧١ |
| ١٧- | ١/ اجتماع شروط نصب المفعول له: | ١٩٧١ |
| ١٨- | ٢/ اجتماع شروط إعمال اسم الفاعل: | ١٩٧٤ |
| ١٩- | النتائج : | ١٩٨١ |
| ٢٠- | المراجع | ١٩٨٢ |
| ٢١- | فهرس الموضوعات | ١٩٨٨ |